الأحد ١٦ نيسان ٢٠٢٣ www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail

الاتحاد الديمقراطي

صحيفة اسبوعية سياسية فكرية اجتماعية تصدرعن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD . العدد (٣٢٣)

سيهانوك ديبو: لا مقومات موضوعية وذاتية لنجاح الاجتماع الوزاري المزمع
تركيا الاردوغانية تبحث عن نصر سياسي تمطيه للانتخابات المقبلة

قال سيهانوك ديبو الرئيس المشترك لمكتب العلاقات العامة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD: " أن المرحلة لا تحتاج الى مثل هذه الاجتماعات المكرسة للتقسيم؛ إنما تحتاج الى حوار حقيقي وطني سوري واعادة هيكلة العملية السياسية بتضمين الادارة الذاتية لشمال وشرق سوريا فيها وتصويب مسار الحل وفق القرار الدولي ٢٢٥٤".

وأشار ديبو إلى أن مسألة تأجيل الاجتماع الرباعي بين وزراء خارجية تركيا وسوريا برعاية روسية أيرانية، أو "ربما عدم المقدور في انعقاده بشكل كلي" "يجب أن يكون هو المتوقع".

جاء ذلك خلال تصريح سيهانوك ديبو الرئيس المشترك لمكتب العلاقات العامة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD .

ديبو أفاد قائلاً: " مسألة تأجيل أو ربما عدم المقدور في انعقاد الاجتماع الرباعي الوزاري بشكل كلي يجب أن يكون هو المتوقع، حتى تعليق سفير الاتحاد الروسي لدى سوريا بهذا الخصوص يؤكد ذلك، منطلقاً من التعقيدات ومن قضايا الاختلاف بين السلطة في دمشق ونظام تركيا الأردوغانية".

ونوه سيهانوك ديبو قائلاً " إذا كان الرباعي متفق في الظاهر بالخطوة الأولى لكن ما بعد ذلك يرسخ الخلاف، السلطة في دمشق تعلم مثل عموم شعب سوريا بأن تركيا الأردوغانية تحتاج إلى نصر سياسي تمتطيه في منتصف أيار أي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، هي النقطة نفسها من استهداف الميت التركي للجنرال مظلوم في مطار السليمانية قبل يومين، والى تحركات أنقرة واستعطاف العواصم العربية".

وأوضح سيهانوك ديبو" إن كل الاعتقاد بأنه لا مقومات موضوعية وذاتية كي يعقد هذا الاجتماع وإذا قدر له أن يعقد فإنه لن يكون حمالاً لأي نتيجة تذكر".

واضاف، أنه رغم ذلك فإن الاجتماع الرباعي الذي عقد وعُجّ بالخلافات قد أفضى لتداعيات على الداخل السوري كما الحال في اظهار القيمة الحقيقية للائتلاف بجميع مكوناته وبأنه يؤدي دورا وظيفياً متبوعا للأجندة التركية فقط وحتى هذه اللحظة.

وبين الرئيس المشترك لمكتب العلاقات العامة لحزب الاتحاد الديمقراطي سيهانوك ديبو، "أن المرحلة لا تحتاج الى مثل هذه الاجتماعات المكرسة للتقسيم؛ إنما تحتاج الى حوار حقيقي وطني سوري واعادة هيكلة العملية السياسية بتضمين الادارة الذاتية لشمال وشرق سوريا فيها وتصويب مسار الحل وفق القرار الدولي ٢٢٥٤.

الافتتاحية

لسنا ضد عودة سوريا إلى الجامعة العربية ومع علاقات طبيعية مع دول الجوار

إن إدارة دمشق لم توفر شروط ملموسة من أجل انسحاب الفاشية التركية من المناطق التي تحتلها في سوريا، وأنقرة لن تفي بوعودها في هذه المسألة. كما أن اجتماع روسيا وإيران والاحتلال التركي ودمشق" لأجل مصالحها ولا تصب في وجهة الحل الديمقراطي؛ لأن المشاكل بين حكومة دمشق والاحتلال التركي عميقة جداً، ونحن نتحدث عن ملايين اللاجئين، نتحدث عن مئات الآلاف من القتلى، نتحدث عن تدمير سبعون بالمائة لآلاف القرى والمدن والبنية التحتية في سوريا، وسبب كل ذلك هو تركيا الأردوغانية. وبأن هناك تحركات وخطط تتجه لتشكيل قوة مشتركة بين دمشق وتركيا والمرتزقة ضد الإدارة الذاتية".

لقد حاربت الادارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ضد كل أنواع الإرهاب والمرتزقة الذين دعمتهم الفاشية التركية، وأن فوات سوريا الديمقراطية حررت المناطق المحتلة، في وقت يعلم فيه الجميع بأن الولايات المتحدة الأمريكية موجودة في المنطقة من أجل مصالحها وهذا ما ينطبق على عموم الناتو.

وتركيا لم تفي بوعودها قط، لسنا ضد أن تلتقي سوريا وتركيا وإقامة علاقات حسن الجوار، ولكن ما تم القيام به ليس صحيحاً، وأقوال الفاشية التركية ليست صحيحة، تقول شيء، وتفعل شيئا آخر، تعد ولا تفي بوعدها، كان يجب أن يتم الاستفادة من التجارب السابقة".

وبأنه عندما بدأت الأزمة السورية، أرادوا حلها عبر الجامعة العربية، واليوم تغيرت كافة الفرص، نحن لسنا ضد الدول العربية وإقامة العلاقات معهم، لسنا ضد عودة سوريا إلى عضوية الجامعة العربية". ولكن لسنا مع تعويم نظام الاستبداد المركزي وعدم مسائل اللاجئين والمفقودين والنازحين وعودة امنة لبيوتهم، كما نرفض سياسات التغيير الديموغرافي التي تقوم بها تركيا الأردوغانية. نحن مع كل عملية تدعم تطلعات شعب سوريا وتحترم حقه في التغيير الديمقراطي وحل الازمة السورية وفق القرار الدولي ٢٢٥٤، نحن أيضاً جزء من سوريا، حتى الآن لم نكن العداء ولم نطالب بالتقسيم، نريد منهم أن يتحدوا، نريد أن تكون لهم علاقات مع الجميع".

فكر 2
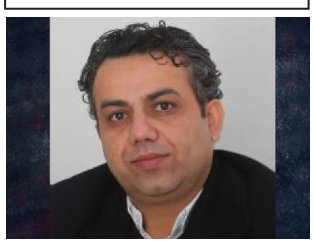
سياسة 3

ثقافة وفن 4
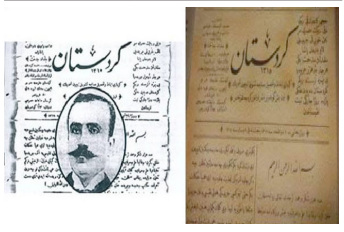
المرأة 5

متفرقات 6

محليات 7

عالم 8

Kurdî

الاتحاد الديمقراطي PYD 2003

العدد (٣٢٣) الأحد ١٦ نيسان ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

موجز فكري سياسي قانوني في مفهوم اللامركزية الديمقراطية

سيهانوك ديبو

مقدمة

ليس بالسر حين القول بأن أغلب المفاهيم التي تتبناها اليوم وتتضمن في مبادئ الأمم المتحدة تنحدر من مرحلة الامبراطوريات أو أثناء تحول الحداثة الرأسمالية من مرحلة التجارية إلى مرحلة الصناعية. فعندما هجرت الدول الاستعمارية سياسة المركزية في إدارة شؤون مستعمراتها ولجأت إلى تطبيق الحكم الذاتي بهدف تحويل رابطة الاستعمار بينها وبين مستعمراتها إلى علاقة اشتراك بمعنى آخر بقاء المستعمرات في حالة تبعية لكن في إطار جديد هو الحكم الذاتي. ومن هنا كانت العلاقة بين الطرفين على أساس مبادئ القانون الدولي العام، غير أن التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم وتبنيها لنظام حماية الأقليات ونظام الانتداب جعلت مفهوم الحكم الذاتي يعرف تطوراً أساسياً، فقد تمكنت الدول الاستعمارية من إيجاد صيغة قانونية لاستمرار هيمنتها الاستعمارية وذلك عن طريق تطبيقها لنظام الحكم الذاتي في مستعمراتها. وقد أدى هذا التطور الذي شهده مفهوم الحكم الذاتي إلى خروجه من نطاقه الضيق كعلاقة داخلية إلى المجال الدولي واكتسابه بعد ذلك بعداً قانونياً دولياً. وتم التنصيص عليه بعد ذلك في ميثاق الأمم المتحدة في الفصول ٧٣ و٧٤ و٧٦. لا يقتصر هذا على مفهوم الحكم الذاتي فقط وإنما إلى مفاهيم الفيدرالية والكونفدرالية؛ بخاصة التي ظهرت أشكالها ما بعد الحرب العالميتين الأولى والثانية واختفاء بعضها بشكل نهائي. كما أنه ملاحظ بأن هذه المفاهيم لا يمكن تطبيقها بالشكل نفسه في بقية البلدان التي تمتلك نظام الحكم نفسه إن كان فيدرالياً أو اتحادياً أو كونفيدرالياً. ففيدرالية ألمانيا تختلف عن نظيرتها في البرازيل، والاتحادية الروسية تختلف عن الاتحادية الإماراتية أو الإمارات المتحدة، كما أن الكونفدرالية في عهد الاتحاد السوفياتي تختلف كلياً عن الكونفدرالية الأوربية. هذا ينطبق على مفهومي اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية؛ الأخيرة التي تختلف في كل بلد على حدا. ففي مثال اللامركزية الإدارية الفرنسية التي لها جهة وظيفية اقتصادية و إدارية و ترابية. ويضاف إليها السياسية في إيطاليا، وعنهما عن المعمول به في مصر وعموم دول المغرب العربي.

وفق ما تقدم، وعلى اعتبار أن القانون يمثل روح المجتمعات؛ فإنه حريٌّ بنا كسوريين البحث عن قوانين ملائمة لخصوصيتنا التعددية السورية. لا علاقة ولا استدلال بذلك بالقطع مع الإنجازات القانونية والسياسية وفي مجال علم المصطلح العالمية إنما التأكيد على التكامل والتتام. ومنطلقاً من ذلك نشأت مصطلح اللامركزية الديمقراطية. ورأت النور في مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة ٨/٧ حزيران ٢٠١٥ في وثيقة العهد السوري. وتبنته مجلس سوريا الديمقراطية المتأسس بدوره في ٩/٨ كانون الأول ٢٠١٥ في مدينة ديرك كأول جسم سياسي؛ ائتلاف لقوى وأحزاب وشخصيات سياسية وأكاديمية.

تعريف اللامركزية الديمقراطية

مفهوم إداري سياسي مجتمعي. من نتاج البحث عن حل الأزمة السورية. يحقق التحول الديمقراطي ويضمنه من خلال مشاركة فعلية للمناطق والسلطات المركزية على أساس مبدأ تقاسم السلطة. ويحقق أقصى حد للتغيير الجذري الشامل في بنية النظام المركزي عبر صلاحيات محددة للمركز، وأخرى للمناطق التي تدار ذاتياً، وآخرها عبر صلاحيات مشتركة ما بين المركز والإدارات الذاتية. وتعتبر الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال سوريا وشرقها التجسيد الإداري لمصطلح اللامركزية الديمقراطية.

في مفهوم الإدارة الذاتية الديمقراطية

في القانون الدولي العام لا يوجد مسمى للإدارة الذاتية. لكن هذا لا يعطينا الحق أن نطوع مجتمعاتنا وفق قوانين أسست بناءً على خصوصية علاقات طارئة أو مستقرة لمجتمعات تبتعد في تاريخها وحاضرها وبالتالي مستقبلها عن تاريخ وحاضر ومستقبل المجتمعات التي ظهرت فيها مفاهيم كمثل الحكم الذاتي والفيدرالية والكونفدرالية. تكاد تكون بعضها غريبة أو غير مؤدية و مفيدة كحل للمشاكل العالقة في الشرق الأوسط وفي الوقت نفسه بمجرد عدم وجود نصوص في القوانين الدولية تحت مسمى الإدارة الذاتية لا يمنعنا كسوريين أن نفتش عن حلول ناجعة و ناجحة تلائم خصوصية المجتمع السوري بخاصة إذا ما أدركنا بأن الكل السوري من مختلف موقعه أو تموقعه السياسي يعترف بأن سوريا تتألف من نسيج وفسيفساء اثني وقومي ودِيني وطائفي؛ فما يلزم هنا بعد هذا الاعتراف وقبول هذه الحقيقة البحث عن تمثيل قانوني لهذه الحقيقة. وهنا وجوب ضرورة التذكير في مسألة الخصوصية والعمومية مسألة مهمة. فخصوصية المجتمعات لا تنفي ضرورة التواصل بينها والمحيط الأممي الذي ينتمي إليه المجتمعات.

يمكن القول بأن /self- management/ الادارة الذاتية من وجهة نظر سيسيولوجيا القانون، معيار يتحقق من خلاله أن تحكم مناطق الإدارة الذاتية مكونات المنطقة القومية والدينية وفعالياتها المجتمعية، ويقصد بها أيضاً "صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي الديمقراطي للمناطق لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاجتماعية جديرة بأن تتشاطر السلطة والمركز". كما أن مفهوم الإدارة الذاتية الديمقراطية من المفاهيم ذات الصيغة الاجتماعية – السياسية تظهر بسبب الحاجة لمثل هكذا مفاهيم نوعية تراعي الواقع ولا تحاصره؛ لا بل تفك الحصار عن المجتمع من خلال قوانين ومراسيم السلطة الشديدة المركزية. موضوعها من صلب الواقع وليست مفروضة عليها، فهو كقانون اجتماعي سياسي تقوم بالتعامل مع المحددات الموجودة في المجتمع ومن كل جوانبه؛ فتقوم بتشكيل حكم محلي إداري له تمثيل في المركز من خلال البرلمان العام والوزارات العامة. لأن الإدارة الذاتية الديمقراطية تتمتع بخصوصيّة التعامل مع الواقع المُعاش وتقبُّلها للإنسان دون تمَيّيزٍ للعرقِ أو للدينِ أو للّون أو للمذهب.

يستوجب على مشرعي القانون العام الداخلي في سوريا المستقبلية – التعددية الديمقراطية. والتي أسهمت ظروفها المشهودة ما بعد ٢٠٠١ بحراك رفضي لممارسات الاستبداد في كل مناحي الحياة السورية والاجتماعية والسياسية. على المشرعين أخذ كامل الحيطة والحذر والانتباه إلى أن سوريا مكون من قوميات أو جماعات متباينة، وأن تفضي جهودهم القانونية وتشريعاتهم الاجتماعية التي هي روح القوانين إلى محاولات إظهار الروح القانونية المجتمعية في مفهوم الإدارة الذاتية الديمقراطية الطابع القيمي الحضاري للإدارة الذاتية، وذلك بتصويره فكرة مستمدة من مبدأ تقرير المصير الديمقراطي بالانتماء إلى سوريا، والقيام بتنظيمها في إطار قانوني ليكون أساس لحل القضيتين الديمقراطية والكردية، وحل اشكالية تحقيق التكامل والتمثيل للدولة السورية. ويمكن القول أيضاً بأن المقصود بالإدارة الذاتية قانونياً إنما هو نظام قانوني وسياسي يرتكز على أسس تحقيق نظام لا مركزي، مبني على أساس الاعتراف بالشعب الكردي ضمن الدولة السورية وضمان حق الكرد والمكونات الأخرى في إدارة شؤونهم بالتنسيق بين سلطة الإدارة المتشكلة والسلطة المركزية. ولهذا فهو في نطاق القانون الداخلي أسلوب للحكم والإدارة في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة السورية.

أهداف اللامركزية الديمقراطية

رفع اللامركزية السورية من مستوى الإدارات المحلية إلى مستوى الإدارة الذاتية في تمكين المكونات المحلية من إدارة شؤونها الذاتية عن طريق مجالس وهيئات منتخبة محلياً وتتوافق عليها هذه المكونات في الوقت نفسه بهدف تحقيق الديموقراطية على الصعيد المحلي، ومشاركتها في إنماء المناطق من خلال تحقيق التنمية المستدامة فيها، مع اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق السورية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. تتطلب تجنيد جميع الطاقات والإمكانات البشرية وتهيئة الأطر الجغرافية المناسبة على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة لاستيعاب عملية التنمية الشاملة والمشاركة فيها، بحيث ينظر إلى إقليم الدولة كوحدة إنمائية متكاملة، وبما يحقق هدف الإنماء المتوازن، والذي يعتبر من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام، ومن هنا يتبين ما للامركزية الديمقراطية من آثار إيجابية على العيش المشترك. وهي بهذا المعنى تشكل عنصر وأداة جذب وليس أداة طرد.

وأن في مفهوم اللامركزية الديمقراطية، تصبح اللامركزية الإدارية في مستوى الإدارة المحلية جزء من النظام الإداري المحلي أي جزء من الإدارة الذاتية وليس عوضاً عنها، تظهر مضامينها وجوهرها وتساعد على فهم حقيقة مكوناتها.

أبعاد اللامركزية الديمقراطية

تتضمن أبعاداً ست؛ هي: البعد النظري الفلسفي والبعد التنظيمي الإداري والبعد السياسي الديموقراطي والبعد الاقتصادي الإنمائي وبعد الحماية الذاتية وبعد العدالة الاجتماعية.

أولاً: البعد النظري الفلسفي، الامة الديمقراطية من اهم المبادئ التي تبنى عليها اللامركزية الديمقراطية. فمثلما نقول ان نظام الدولة القومية المركزي قد فشل ولا فائدة مرجوة من إعادة إنتاجه ولا يعبر عن حقيقة المجتمع السوري المتنوع الثقافات، فإن اللامركزية الديمقراطية عبر نموذج الإدارة الذاتية أيضا ترفض ان تكون على أساس قوموي او ديني-طائفي؛ وهو في الوقت نفسه يؤكد على خصوصية كل الثقافات وتنظر إليها في سياق تفاعلها القيمي وليس حربها أو احتجابها واحتجازها. لهذا فالأمة الديمقراطية المبنية على أساس تكامل الثقافات والهويات القومية، هي أساس نظام الإدارة الذاتية. ففي ثقافة الامة الديمقراطية لا يوجد انكار لأي هوية قومية او ثقافة دينية مجتمعية. على العكس تماما هناك انعاش للثقافات من خلال ضمان وجودها بمبادئ فوق دستورية. البعض يتمنع من ذكر اسم طائفة او قومية، ظناً منه أن مجرد ذكرها يعني التحديث عن الانشقاقات والتقسيم، علماً أن عكسه ومن خلال الكبت وسياسات الإنكار والتعويم أو الالتفاف عليها؛ تظهر ميول الانشقاقات.

كما إن الحقوق الفردية والجماعية يكملان بعضهما البعض في الأمة الديمقراطية، فهي لا تشمل فقط المواطن بل تشمل أيضاً مجموعات المجتمع المدني والجماعات والإثنيات المختلفة باعتبارها مفعمة بالتنوع في مضمونها، وبقدر ما يصبح المواطن عضواً منظماً في التجمعات المنظمة يغدو أكثر فاعلية في هذا المجتمع.

ثانياً- البعد التنظيمي الإداري للامركزية الديمقراطية، ما من دولة في عصرنا الحاضر إلا وتعتمد نظاماً لامركزياً، على الصعيد الإداري، إلى جانب النظام المركزي. وتقوم اللامركزية الديمقراطية على تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس محلي، ومؤداها استقلال جزء من أرض الدولة بإدارة مرافقة ويكون للشخص الإداري اللامركزي في هذه الحالة اختصاص عام بالنسبة لهذا الجزء المحدد من أرض الدولة. ويفترض التنظيم الإداري تحديد العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات اللامركزية المتمثلة بالإدارات الذاتية، وبالتالي، توزيع الصلاحيات الإدارية بين السلطة المركزية، من جهة، والسلطات المحلية. من جهة ثانية، بما يحقق الاستقلال الذاتي للهيئات المحلية بإدارة نفسها بنفسها، دون المساس بوحدة الدولة، ذلك أن اللامركزية الإدارية وإن كانت تؤمن استقلالا ذاتيا للجماعات المحلية، إلا أنها تعيش في حضن السلطة المركزية، وعليه، يجب فهم اللامركزية الديمقراطية على أنها ليست تبعية وليست استقلالاً.

ثالثاً: بالنسبة إلى البعد السياسي للامركزية الديمقراطية، تقوم هذه اللامركزية على مشاركة المواطن في إدارة الشأن العام، وبالتالي، فهي ترتكز إلى قاعدة ديموقراطية مؤداها مشاركة الأهالي في القرار وفي إدارة شؤونهم الذاتية بأنفسهم من خلال الانتخابات، وقيام الدولة بتعزيز المناخ الديموقراطي في البلاد وتوفير مناخ الحرية الذي يكفل التعبير عن إرادة المواطن وإطلاق قدراته وإمكاناته وملكاته الفكرية والانتاجية. والانتخاب، على الصعيد المحلي هو شرط أساسي لتحقيق اللامركزية الديمقراطية، لأن النظام اللامركزي هو امتداد للفكرة الديموقراطية على المستوى المحلي. هذا الانتخاب هو الذي ينمي مستوى معين من الثقافة الديموقراطية ويحقق قدراً من المشاركة الشعبية ويقوي الولاء الاجتماعي ويدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وحمل المسؤولية. لأن اللامركزية الديمقراطية بحد ذاتها نظام ذو طابع قيمي غير تنميطي، لاسيما إذا نظر إليها من زاويتها التاريخية والاجتماعية والسياسية، كما أنها ليست نهجاً أو أسلوباً من الأساليب الإدارية فحسب، ولكنها موقع اجتماعي لممارسة الحريات الديموقراطية على الصعيد المحلي. وأنها مؤسسة ديموقراطية ومدرسة للحريات السياسية. فالعلاقة بين اللامركزية والديموقراطية إذن هي علاقة عضوية وليست علاقة عارضة أو سطحية، وهذه العلاقة أفرزت علاقة أخرى متممة، وهي علاقة اللامركزية بالانتخاب نظراً لارتباط الديموقراطية بفكرة الانتخاب بالحد المتعارف عليه تاريخياً والمعمول به حتى اليوم. وعلى هذا الأساس يحكم البعد السياسي الديموقراطي للامركزية فكرتان، فكرة المشاركة في إدارة الشأن العام الإداري على الصعيد المحلي وفكرة انتخاب الهيئات المحلية من قبل المكونات المحلية، ومن خلال منح بعض الجماعات القومية حصة تمثيل لها غير خاضعة لمعايير الانتخاب/ كوتا.

.....يتبع في العدد القادم

الاتحاد الديمقراطي PYD 2003

العدد (٣٢٣) الأحد ١٦ نيسان ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

الصوت الكردي والمصالحة الإقليمية الهشّة مع تركيا

خلال العقدين الماضيين، أصبحت الانتخابات التركية حدثاً إقليمياً بامتياز بعد عقودٍ طويلة من الطابع المحلّي لتداول السلطة بين الأحزاب والتحالفات الحكومية. كان من النادر أن يشكل فوز حزب في الحكومة تغيراً جوهرياً في السياستين الداخلية والخارجية. يمكن القول إنه منذ عام ١٩٤٦، تاريخ إقرار التعددية الحزبية، وحتى عام ٢٠٠٢، كان الحدث الانتخابي في كل اقتراعٍ شعبي شأناً محلياً تركياً، وبالكاد يترك أثراً مختلفاً على الجوار الإقليمي. تغير الحال منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ وبشكلٍ تصاعدي. وتعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ١٤ مايو/أيار المقبل متداخلة بشكلٍ غير مسبوق مع صراعاتٍ وتوافقاتٍ داخلية وإقليمية ودولية. فهي حدث ذو ثلاثة أبعاد. ويعد البعد الإقليمي الأخطر فيه، ذلك أن تقارباً إقليمياً تأسس على ميراثٍ من العداوة بين تركيا والعديد من دول الجوار الإقليمي، في مقدمتها مصر ودول الخليج، وهناك محادثاتٌ جادة لتأسيس تقاربٍ صلب بين تركيا وسوريا برعاية روسيا ومباركةٍ من كافة دول الإقليم.

أجندة السياسات الإقليمية جاهزة للتطبيق وتنتظر فقط إعلان فوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات. ستكون هناك مقايضات مهمة في هذه المصالحة الكبيرة. وفي الغالب سيقدّم أردوغان – في حال فوزه – مكاسب اقتصادية للأصدقاء الجدد من هذه الدول، وينال في المقابل مكاسب سياسية بالدرجة الأولى، من بينها إغلاق أي منفذ لهذه الدول على القضايا المحظورة في نظر أنقرة.

تقدم الحكومة التركية تصوراتٍ وردية بخصوص ثمار المصالحة الإقليمية، وهي ليست بخسة الثمن. فلدى أنقرة سوقٌ كبيرة للشركات الباحثة عن فرص نمو جديدة على تخوم أوروبا والقفقاس والشرق الأوسط. لكن تبقى هناك ثغرة في هذه المصالحة الإقليمية، أو بتعبيرٍ أدق، ثغرة في آليات استمرارية الشراكة المديدة في السياسة والاقتصاد، وهي ضآلة فرص أردوغان في الفوز بالانتخابات. ذلك أن الطرف الأكثر ترجيحاً لكفة الفائز هو الصوت الكردي في تركيا حتى الآن، وليس أصوات أي حزبٍ آخر. وبنيت التوافقات الإقليمية بعيداً عن أخذ هذا العامل في الحسبان. والمرجح أن واحدة من الثمار التي يتطلع إليها أردوغان شراء صمت هذه الدول الإقليمية في عملياتٍ هجومية مقبلة على القوى الكردية غير المستسلمة داخل تركيا وخارجها.

لقد بنت الدول الإقليمية، من مصر إلى الخليج، وما بينهما، تصوراتٍ على قراءةٍ غير كاملة للمشهد التركي. لقد انطلقت هذه الدول من قناعة أن دعم أردوغان بودائع مالية ضخمة أو تدفقاتٍ استثمارية نشطة ستساعده بقوة في الفوز، وبعضها يراهن على مثل هذا الفوز من دون ترك مساحةٍ للتراجع.

الواقع، أن أصوات كتلة حزب الشعوب الديمقراطي، وبديله الجديد حزب اليسار الأخضر ستكون حاسمة في تحديد الفائز في الانتخابات. وحتى الآن، تدل كافة المؤشرات إلى أن صوت الحزب الكردي وحلفائه ستذهب إلى ترجيح كفة كمال كليجدار أوغلو وإلحاق هزيمةٍ تاريخية بأردوغان وحزبه في الرئاسة والبرلمان. السؤال المشروع في هذه الخلاصة هو: قدّم أردوغان تنازلاتٍ كبيرة للاقتراب من الفوز والإفلات من الهزيمة، وتخلى تقريباً عن معظم سياساته الخارجية الإقليمية في سبيل هذه الغاية. ما الذي منعه من تغيير سياساته الداخلية تجاه الكرد وضمان الفوز بسبعة أعوامٍ أخرى وإدارة البلاد بالنظام الرئاسي شبه الفردي كما هو الآن؟ والسؤال الآخر: لماذا لم تدفع «دول المصالحة» أردوغان إلى إغلاق «الثغرة الكردية» في جدار حكمه عبر مبادرة علنية وشفافة تنهي حقبة الملاحقة السوداء لحزب الشعوب الديمقراطي والمئات من كوادره؟

يقامر أردوغان بمصيره، ومصير المقربين منه الذين قد تطالهم جميعاً ملاحقات قضائية، لكنه لم يتقدم ولو خطوة واحدة باتجاه ممثلي الكرد الأكثر شعبية. بل هناك العديد من خطط توسيع العدوان على مناطق كردية في سوريا والعراق تنتظر لحظة فوزه لإطلاقها. لذلك، يحشد حزب الشعوب الديمقراطي كل ثقله لهزيمة أردوغان، ليس من أجل إنجاح كليجدار أوغلو، بل من أجل إنقاذ أمة من حربٍ وحشية مستمرة من دون توقف منذ عام ٢٠١٤. وإن استمر أردوغان في الحكم، من المرجح ان تستمر وتيرة الحرب على الحركة الكردية داخل تركيا وخارجها.

إذا كان الصوت الكردي بهذه الأهمية، لماذا لم يحاول أردوغان كسبه بمبادرة أولية، ولو من باب الاحتيال الانتخابي؟ فقط إجابة واحدة تنهي شهية الاستمرار في هذه الأسئلة، وهي أن برنامجه السياسي بالكامل قائم على هذا القتل الجماعي. وبالتالي، فإن الكرد وأصواتهم خارج حساباته كلياً. فالفوز سيكون مبرمجاً لإطلاق مرحلة جديدة من الحرب.

ولعل من المفارقة أنه من بين كافة القوى الإقليمية التي هرعت للتصالح مع تركيا وبناء سياساتٍ مستقبلية مرتبطة بفوز أردوغان، وحده النظام السوري أخذ في الحسبان ترجيح هزيمة الرئيس التركي. لذلك، يحاول الرئيس السوري بشار الأسد، قدر المستطاع، التحرر من الضغط الروسي والإقليمي من أجل تتويج التقارب مع تركيا بلقاءٍ يجمعه بأردوغان. وإذا فازت المعارضة، فإن ما كان سيحصل عليه الأسد من أردوغان في صفقاتٍ متبادلة، سيكون في المتناول من دون تنازلاتٍ من هذا النوع في حال فوز كليجدار أوغلو.

الخلاصة، أن هناك مصالحة إقليمية تتسارع مع تركيا وحسابات دولية تؤثر فيها روسيا إلى حدٍ كبير لصالح أردوغان ونأي غربي بالنفس عن التدخل في تأييد أي طرف. على الرغم من ذلك، فإن القوة الكامنة في حزب الشعوب الديمقراطي وتأثيره في مجرى الانتخابات، وفق مجمل التوقعات، تعادل وزن كل هذه المصالحات الإقليمية مع تركيا، وأكثر قوة منها. لذلك، من يريد وصف موقف حزب الشعوب الديمقراطي بأنه تأييد لكمال كليجدار أوغلو، سيكون قد جانب الصواب. فالهدف يتجاوز شخص كليجدار أوغلو وحزبه وحلفائه. المسألة الأكثر أهمية هي أن بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم يعني أنه سيبني استمراريته على استئناف المجزرة الشاملة ضد الكرد، وما من طريقة لإيقاف هذه الحملة المدعومة بمصالحات إقليمية سوى إنزال أردوغان عن كرسي الرئاسة.

وفي مقالة لـ محمد سيد رصاص نشر على موقع المركز الكردي للدراسات يتناول الكاتب الحياة السياسة في تركيا بصورة موجزة

فرض مصطفى كمال، مع تأسيس الجمهورية التركية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٣، نمطاً من السياسة اختلط فيه الجانب السياسي، الذي يحتوي على أيديولوجية قومية علمانية، مع الجانب الثقافي الذي يتعلق بالهوية الحضارية التغريبية التي أرادها لتركيا بعيداً عن الهوية الحضارية الإسلامية السائدة أيام الدولة العثمانية. وترافق ذلك مع جانبٍ لغوي من خلال فرض التركية لغةً وحيدة للدولة ومنع اللغات الأخرى رسمياً وثقافياً واجتماعياً، ومع جانبٍ اجتماعي عندما منع الطربوش والحجاب في الدوائر الرسمية والمدارس والجامعات.

قاد هذا إلى عدم اقتصار التحزبات السياسية التركية على البرنامج السياسي الذي ينتظم حوله الحزبيون ويسعون إلى ترويجه في المجتمع فحسب، بل أصبح الحزب، عند أغلب الأحزاب التركية إن لم يكن كلها، أقرب إلى قومٍ أو جماعة أو طائفة مغلقة يسود فيها «نحن» و«هم» بطقوسٍ اجتماعية خاصة في المأكل والمشرب والزي وأماكن الارتياد الاجتماعي. كما أصبح للحزب ترجمات اقتصادية بحيث يتم توظيف أبناء الحزب الواحد غالباً في منشأةٍ اقتصادية يملكها حزبي.

كما يمكن أن يترجم هذا في الزواج. ومن جهةٍ أخرى، يشعر من اختلط بسياسيين أتراك أنه من الصعب على أحدهم أن تجمعه مائدة طعام أوكأس شاي أوعلاقة اجتماعية عادية مع فردٍ من حزب آخر.

لذلك عندما فاز الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٠ وأزاح حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت إينونو من كرسي السلطة، كان هناك مطالبٌ ثقافية- دينية، لا برامج سياسية فحسب، مثل إعادة آذان الصلاة باللغة العربية الذي فُرض باللغة التركية وإعادة فتح مساجد أغلقت بعد عام ١٩٢٣. كانت نتيجة تلك الانتخابات مفاجأة حتى للمنتصرين الأعضاء في حزبٍ لايتجاوز عمره أصابع اليد الواحدة هزموا حزباً بقي في السلطة لسبعة وعشرون عاماً يُعتبر حزب «المحرِر والمؤسِس» ويرأسه خليفته ومعاونه في يوم توقيع معاهدة لوزان التي ولدت من رحمها بعد ثلاثة شهور الجمهورية التركية. وكان الحامل الاجتماعي لحزب مندريس أتراك من الريف وتجار وفئات وطسى وفقيرة في بلدات صغيرة ومن القسم الآسيوي لاسطنبول، على عكس الحزب الآخر الذي تركّز مؤيدوه في القسم الأوروبي والأحياء الغنية للمدن الكبرى من عائلات الضباط وإداريي الدولة والمتعلمين والمثقفين الذي تبنوا النمط الثقافي والاجتماعي الغربي. وعملياً، هزمت فئة بسيطة في الحزب الديمقراطي نخبة حزب الشعب الجمهوري، وهو الأمر الذي تكرر في ١٩٥٤ و١٩٥٧.

لجأت هذه النخبة التي صنعتها جمهورية مصطفى كمال إلى أسلوب الانقلاب العسكري حينما فشلت في مواجهة مندريس في صناديق الاقتراع، فتم لها ذلك في ٢٧ مايو/أيار ١٩٦٠ وشنق مندريس بناءً عليه. وعلى الرغم من سماحها بعودة حكم البرلمان والأحزاب، إلا أنها أسست مجلس الأمن القومي الذي حكم من خلاله الجيش والدولة العميقة من وراء ستار البرلمان، وهو ما تكرر في ١٩٧٣ بعد عامين من الانقلاب وفي ١٩٨٧ بعد انقلاب ١٩٨٠. وفي انقلاب ١٩٩٧، لم تلجأ إلى الحكم العسكري المباشر كما في الانقلابات الثلاثة السابقة، بل اكتفت النخبة العسكرية بإنذارٍ إلى رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان يحتوي مطالب متعددة وضعته في زاوية الاستقالة. وحينما أتى حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عبر انتخابات ٢٠٠٢، تكررت تجربة مندريس بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ لجهة وجود مجتمع ضد مجتمع. أي، إسلاميون ضد عسكر وقضاة ونخبة أكاديمية وإعلامية علمانية. ضم مجتمع حزب العدالة والتنمية رأسمالية برجوازية جديدة أتت من مثلث مدن منطقة الأناضول الكبرى، أي ملاطية- قيصري- قونية، معظم أفرادها اغتنوا من عجينة مالية جلبها عمالٌ أقاموا في ألمانيا الغربية بين الخمسينات والسبعينات ثم استثمروا أموالهم في التجارة والصناعة. وبذلك، ضم هذا المجتمع متعلمين وأكاديميين ومثقفين وفئات وسطى وفقيرة في القسم الآسيوي من اسطنبول أو أنقرة، كما أتى الكثير منهم من منطقة الأناضول.

واليوم قبل أسابيع من الانتخابات، تقف تركيا في وضع يشبه ذلك الذي ساد في ١٩٥٠ و٢٠٠٢ لجهة اهتزاز كرسي حكم الرئيس رجب طيب أردوغان بفعل الأزمة الاقتصادية وتزعزع وضع تركيا في حلف الناتو، وعدم قدرة أردوغان على الاستمرار في لعبة ما بعد محاولة انقلاب ٢٠١٦ حينما بدأ بالرقص على حبلي الكرملين والبيت الأبيض. كما بات هناك مجتمعٌ تركي مضاد يضم تحالفاً حزبياً عريضاً يمتد من حزب الشعب الجمهوري إلى حزب الجيد، المنشق عن حزب الحركة القومية، إلى حزبين لوزيري خارجية سابقين لأردوغان هما أحمد داود أوغلو وعلي باباجان، إضافة إلى اسلاميي حزب الرفاه الذي أنشأه أربكان. ومؤخراً، ألمح حزب الشعوب الديمقراطية، وهو الحزب الأقوى في الوسط الاجتماعي الكردي الذي يشكّل خُمس السكان، إلى إمكانية دعم زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو، منافس أردوغان في الانتخابات الرئاسية المقبلة. أما أردوغان، فيدعمه حزب الحركة القومية ذو الميول القومية الطورانية، فيما تأتي قومية مصطفى كمال ضمن جغرافية جمهورية عام ١٩٢٣، التي من الواضح أنها ليست أكثر من تجربة قرن من الفشل بحكم الانقسام المجتمعي العميق بين العلمانيين والإسلاميين. وهي فاشلة كذلك لأنها لا يمكن إقامة دولة قومية أحادية في مجتمعٍ متعدد القوميات، وهو ما تبينه الثورات الكردية الأربع ضد أنقرة في ١٩٢٥ و١٩٣٠ و١٩٣٧ و١٩٨٤.

المركز الكردي للدراسات

الاتحاد الديمقراطي PYD 2003

العدد (٣٢٣) الأحد ١٦ نيسان ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

الذكرى السنوية الـ٢٥ بعد المئة ليوم الصحافة الكردية

يصادف الـ ٢٢ من نيسان الذكرى الـ ١٢٥ ليوم الصحافة الكردية، نسبةً إلى إصدار جريدة "كردستان" أول جريدة كردية، من قبل الأمير، مقداد مدحت بدرخان، في العاصمة المصرية القاهرة في ٢٢ نيسان عام ١٨٩٨.

وفي عام ٢٠٢٢ أصدر الصحفي المصري السيد عبد الفتاح علي العدد الأول لمجلة كردستان تعبيراً عن تضامنه مع الشعب الكردي.

والمجلة عبرت عن "صوت الكرد الذي يعلوا دفاعاً عن قضيتهم وحقوقهم المشروعة وستعبر عن تاريخهم وحضارتهم وتراثهم وفكرهم وأدبهم وفنهم، وهي بمثابة جسراً للتواصل مع العالم والشعب العربي وعلى وجه الخصوص الشعب المصري" بحسب ما عرفه السيد عبد الفتاح.

دور المرأة في الاعلام شمال وشرق سوريا

كان للمرأة الكردية آنذاك دوراً هاماً في انطلاقة الصحافة الكردية، إذ شاركت روشن بدرخان في النشر والكتابة منذ نشأة أول صحيفة كردستانية (صحيفة كردستان) والتي كانت تحمل بداخلها خطاباً ثقافياً يراعي متطلبات الشعب الكردي وتعرّف وتشيد بالتراث الكردي وثقافته.

وبحسب اتحاد الاعلام الحر فقد تجاوز نسبة عضوية المرأة في اتحاد الاعلام الحر ٤٥٪.

في ظل ثورة روج آفا وشمال وشرق سوريا (١٩ تموز٢٠١٢)، شاركت المرأة في العديد من المجالات ولعبت دوراً بارزاً في المجال الإعلامي بتألق وبشكل لافت بعد تشكل المؤسسات الإعلامية كالإذاعات ووكالات الأنباء والقنوات الفضائية في شمال وشرق سوريا، وتبين أن أعداد النساء الصحفيات تفوق أعداد الرجال،و تبلغ نسبة النساء العاملات في المؤسسات الإعلامية في المنطقة حوالي٧٠٪ حسب التقارير .

وحاربت المرأة في مجال الإعلام ثلاث جبهات، الذهنية الذكورية السلطوية السائدة في مجتمع الشرق الأوسط، والهجمات المستمرة من قبل دولة الاحتلال التركي واستهدافها بشكل مباشر، ومرتزقة داعش الذين احتلوا في فترة من الفترات مساحة شاسعة من أراضي شمال وشرق سوريا، ومع اندلاع ثورة ١٩ تموز تمكنت المرأة بنضالها ومقاومتها محاربة جميع العراقيل التي كانت تواجهها وتم تأسيس عدة منابر إعلامية خاصة بها.

كما خطت الإعلاميات خطوات هامة على الرغم من عقبة العادات والتقاليد في حصر حركة المرأة ضمن إطار ضيق، مما شكل ذلك بالنسبة لهن تحدي آخر لرفض جميع أشكال القمع بحقهن، وخاضت بعضهن نضالاً جسوراً إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية في الحملات العسكرية لتغطية ساحات المعارك ضد مرتزقة داعش والاحتلال التركي.

هيئة الثقافة والسعي لتطوير الواقع الثقافي على مستوى شمال وشرق سوريا

أشار الرئيس المشترك لهيئة الثقافة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى أنه سيتم، خلال العام الحالي، تنظيم مهرجان الشعر والقصة، وسمبوزيوم للوحات الفنية والتشكيلية على مستوى شمال وشرق سوريا، وتدرس الهيئة تأهيل بعض المواقع الأثرية التي تضررت نتيجة الزلزال.

وتعمل هيئة الثقافة على النهوض بالواقع الثقافي والسياحي، من خلال افتتاح معارض ومهرجانات، وتنظيم أعمال مسرحية وغنائية على مستوى المناطق في شمال وشرق سوريا.

وعن أعمال وخطط هيئة الثقافة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، قال الرئيس المشترك للهيئة، مرهف الفهد: "من أولوياتنا لعام ٢٠٢٣ زيادة فاعلية عمل هيئة الثقافة على مستوى الأنشطة الثقافية والآثار، من خلال ربط المثقفين بالهيئة ولجان الثقافة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا".

وأوضح الفهد: "تقوم الهيئة برعاية كافة الأنشطة الثقافية، منها معرض الكتاب وهو معرض رئيس ومهم جداً".

وأكد الفهد: "خلال العام الحالي، سوف نقيم مهرجاناً للشعر والقصة على مستوى شمال وشرق سوريا، ونتطلع أن يكون هذا المهرجان نوعياً جداً، وبأعلى المعايير، ليكون قبلة لكل الأدباء والشعراء ومن كافة المكونات في مناطق الإدارة الذاتية".

وبيّن الفهد: "نعمل على رفع سوية النشاطات المركزية، وسيتم تجهيز سمبوزيوم في أعلى المعايير للفنانين المشاركين على مستوى الشيء المقدم، وعلى مستوى المشاركات الخارجية والداخلية والدولية، بالإضافة إلى سمبوزيوم وورشة رسم لعرض لوحات الفنون التشكيلية. كما نتطلع للوصول إلى مستوى الفن التشكيلي والفنون الأخرى".

وأشار الفهد إلى أن: "هناك رعاية لبعض الأعمال الفنية الغنائية التي سترسل رسالة تآلف ووحدة بين أبناء المنطقة وتعزز الحياة الاجتماعية والتماسك المجتمعي، وسيتم تنفيذها خلال هذا العام، وقد وضعنا خطة لربط المثقفين؛ من فنانين وموسيقيين وآثاريين وأدباء وشعراء مع اللجان وهيئة الثقافة في شمال وشرق سوريا".

دراسة لترميم المواقع الاثرية

وبخصوص المواقع الأثرية، أوضح مرهف الفهد: "وضعنا دراسة لترميم المواقع الأثرية، وكان أولها قلعة نجم في منبج، وقد وضعت دراسة شاملة متكاملة لسور الرقة الأثري الذي تضرر بشكل كبير؛ نتيجة الرطوبة وانهيار أجزاء كبيرة من القشرة الخارجية للسور، وسيتم العمل عليها في الأيام القادمة".

وتابع: "سيتم وضع دراسة لترميم مستودع هرقلة الذي يحتوي لوحات فسيفسائية، والتي سنعمل على أرشفتها ووضعها في مكان جديد، والعناية بها بشكل جيد".

وأشار الفهد على أن: "هناك صعوبات كثيرة في العمل؛ نتيجة عدم توفر بعض الخبرات وسيتم تجاوزها في الوقت الحاضر من خلال التعاون مع بعض المنظمات العاملة في مجال الآثار؛ كي نعمل على تحسين واقع الآثار في مناطق الإدارة الذاتية".

كوباني وثقافة الزي الفلكوري

للملابس الكردية الفلكلورية تصاميم وألوان زاهية وإبداع يحاكي تاريخ المنطقة وهوية الشعب، وللحفاظ عليها من الضياع تسعى النساء في شمال وشرق سوريا إلى خياطتها بأناملهنَّ.

تعمل النساء في مقاطعة كوباني بإقليم الفرات في شمال وشرق سوريا، في كافة المجالات الحياتية من ضمنها الأشغال اليدوية والحياكة والتطريز بهدف حماية ثقافة وتراث مدينتهن والمحافظة عليها من الاندثار عبر الأجيال.

يعتبر الزي الفلكلوري لكل من المكونات أو الشعوب جزءاً أساسياً من هويتهم وثقافتهم وتراثهم، لذا تسعى المرأة للحفاظ على هذه الثقافة والتراث من الاندثار من خلال عملها وارتباطها بهويتها.

تشتهر مدينة كوباني بالعديد من الثقافات ومن بينها الزي الكردي الخاص بالنساء، ذلك الزي الذي يمثل كل امرأة كردية، فعندما ينظر المرء إلى الزي والألوان التي ترتديها النساء يستطيع التعرف على المنطقة التي تتبعن لها وتراثها وثقافتها فهن من تمثلن هوية مدينتهن.

"أعلم ابنتي مهنتي لحماية ثقافتنا"

حول عملها وشغفها بمهنة الخياطة والتطريز، تقول شارا محمد عيسو (٥٠) عاماً "تعلمتُ مهنة الخياطة من خالتي منذ أن كنتُ في السابعة عشرة من عمري، رغبتي المُلحة في التعلم دفعتني للعمل في هذه المهنة، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لا زلت أعمل بحياكة وتطريز الزي الكردي الفلكلوري".

وأشارت إلى أنه هناك العديد من النساء ضمن عائلتها تعملن على خياطة الزي الفلكلوري للحفاظ على التراث الكردي من الاندثار، ونشر ثقافة ارتدائه بين النساء "بالرغم من كبر سني لا أستطيع التخلي عن مهنتي، لأنني أحب هذا العمل وأريد الحفاظ على ثقافتنا، بالرغم من الصعوبات التي تواجهنا أثناء العمل فهو يحتاج دقة ويؤثر على شبكة العين".

وأضافت "هذا الزي يمثل ثقافتنا وهويتنا الكردية وقد ورثناه من جداتنا اللواتي كن ترتدينه في كافة الأوقات أثناء العمل في المنزل وخارجه، ولكن نحن اليوم نرتديها فقط في المناسبات الخاصة، من أجل ذلك يجب على النساء والأمهات الاستمرار بارتداء هذه الملابس من أجل تعريف الأجيال القادمة بها، لذا علمت ابنتي وزوجة ابني عليها، لتتناقلها الأجيال كما نقلتها أمهاتنا وجداتنا لنا منذ أعوام".

والملابس الكردية لا تختلف من ناحية الموديلات والتصاميم إلا أن الاختلاف يكمن في الألوان ونوعية القماش، الزي الكردي الفلكلوري له أنواع عديدة، فالنساء المتقدمات في السن تفضلنَّ الفساتين الفضفاضة والتراثية، أما الفتيات تطلبنَّ وضع لمسات عصرية في الخياطة "لكل منطقة وشعب ومكون ثقافة وتاريخ وتراث، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة كوباني، وما يميزها هو الزي الكردي زاهي الألوان والمزركش".

وعن تطريز الثوب تقول "هناك أنواع وأشكال عدة للتطريز، فمثلاً الخفتان نطرز عليها نقشة الكوب من الأمام وكذلك أسفله، والفساتين ننقش عليها نقش الورود في أسفله وعلى كامل الثوب بشكل عشوائي".

وإلى جانب الحفاظ على التراث والثقافة تؤمن شارا محمد عيسو من خلال ممارسة مهنة الخياطة احتياجات منزلها لتشارك في إعالة أسرتها.

"سأستمر العمل بمهنتي لأحافظ على ثقافتنا من الاندثار"

من جانبها تقول باكرة سنجار البالغة من العمر ٤٨ عاماً، أنها ومنذ ٣٠ عاماً وهي تعمل في مهنة الخياطة "تعلمت هذه المهنة من والدتي، ولأنني أحببتها أردت العمل بها، لذا وأنا في الخامسة عشر من عمري عملت في ورشات خياطة".

وأشارت إلى أن هذه المهنة ومع مرور الأيام أصبحت مصدر دخل لها لإعالة أسرتها، لافتةً إلى أن غالبية نساء كوباني تعملن في مهنة الخياطة "أحب العمل بحياكة وقص الأقمشة أكثر من أي شيء آخر، لن أتخلى عن مهنتي أبداً"، لافتةً إلى أنها تعمل صباحاً في دار المرأة وفي ساعات المساء تعمل على خياطة الملابس.

وفي يومنا الحالي هناك إقبال على خياطة الزي الفلكلوري الذي يُمثل التراث الكردي، وللزي الكردي الفلكلوري في كوباني نوعان منه ما ترتديه النساء في المنازل، والآخر تلبسه في المناسبات والأعياد القومية "الزي الخاص بالأعياد يتكون من فستان ذو أكمام طويلة تُسمى "الخلجك" والقفطان، ويُحاك بعدة طرق على الماكينات والإبر اليدوية، ومنها تُطرز بخيط التطريز، وتُزين بالخرز وغيرها من الكلف بالإبرة".

وأوضحت أنها إلى جانب الحفاظ على ثقافة المنطقة تؤمن من خلال هذه المهنة قوت عائلتها، وعن ضرورة الحفاظ على التراث وتناقله بين الأجيال، تشير إلى أن "الزي الكردي تراث عريق، وبدورنا نعمل على نشر ثقافة ارتداء الملابس التراثية، وحمايتها من الزوال والاندثار، لأن الحفاظ عليها هو بمثابة الحفاظ على الهوية والأصالة في المجتمع".

وعن الصعوبات التي تواجهها تقول "أواجه العديد من الصعوبات خلال عملي منها انقطاع الكهرباء إثر قطع الاحتلال التركي مياه نهر الفرات وعدم منح سوريا حصتها من المياه، فأنا أعمل في المنزل وليس لدي مولدة كهربائية، لذا أنتظر حتى ساعات المساء في انتظار موعد تشغيل المولدات الكهربائية العامة، وهو ما يؤثر على الرؤية، فالعمل في الليل يؤلم العينين كما أن الجلوس لوقت طويل للانتهاء من خياطة الملابس يؤلم الظهر والكلى، ولكن بالرغم من ذلك أسعى لنشر ثقافتنا وحمايتها من الاندثار".

Jinha

الاتحاد الديمقراطي PYD 2003

العدد(٣٢٣) الأحد ١٦نيسان ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

مسيرات احتجاجية شرق كردستان تزامناً مع استمرار "تسميم" الطالبات

قوبل التجمع الاحتجاجي للرجال والنساء في مدينة شاهين شهر بإيران، ضد استمرار تسميم الطالبات، بالعنف والتهديدات من قبل قوات الأمن الإيرانية.

نظم عدد كبير من النساء والرجال مسيرة احتجاجية، احتجاجاً على استمرار تسميم الطالبات في إيران وانعدام الأمن وعدم محاسبة الحكومة على هذه الجريمة.

بحسب الفيديوهات المنشورة، تحاول القوات الأمن الإيرانية أولاً بتهدئة الناس وتفريقهم بوعود كاذبة، لكنها تهدد الناس بمواصلة الوقوف وترديد شعار "كاذب كاذب"، كما نشرت صور أخرى تظهر إلقاء الغاز المسيل للدموع على الناس.

وبدأ أهالي مدينة مهاباد مسيرة احتجاجية من خلال إنشاء حواجز على الطرق وإضاءة الحرائق وترديد الشعارات، وذلك عقب تسميم طالبات مدرستين في مهاباد، وأصدر نشطاء مدنيون دعوة لمقاطعة المدارس اليوم الأحد ١٦ نيسان/أبريل "نطلب من جميع أولياء الأمور والطالبات والمعلمين/ات، بالامتناع عن الالتحاق بالمدارس كدليل على الاحتجاج على الهجمات الكيماوية وانعدام سلامة حياة الطالبات".

ومرت أكثر من ٣ أشهر على الهجمات الكيماوية والغامضة على مدارس الفتيات في إيران، وتزعم الحكومة الإيرانية أنها لا تزال غير قادرة على تحديد الجناة، ومن ناحية أخرى من خلال الضغط على بعض الطلبات المحتجات، يحاول تبرئة نفسه من هذه الجريمة بإجبارهم على الاعتراف.

وأكدت إحدى طالبات مدينة جوانرود بشرق كردستان، أن الانتفاضة الأخيرة تتماشى مع المطالب الرئيسية للنساء، مشددةً على ضرورة مواصلة النضال للحصول على كافة الحقوق.

لطالما تحدث الرجال عن أنفسهم وعن النساء، فمعظم ما نقرأه ونسمعه ونعرفه عن العالم هو بصوت الرجال، ولكن حان الوقت بأن تأخذ المرأة المنابر وتكون صوتها الخاص من أجل استرداد حقوقها المنزوعة والمساواة بين الجنسين.

يجب ألا يعتمد الناس على سرد عالم المرأة فقط من وجهة نظر المثقفات والمفكرات، بل التحدث مباشرة مع النساء من كافة الطبقات الاجتماعية.

وفي تقرير لوكالة المرأة والتي التقت مع الطالبة (س. ا) التي "رفضت" الكشف عن اسمها كونها تنحدر من عائلة تقليدية وأبوية تقطن في مدينة جوانرود بشرق كردستان، وتناضل (س. ا) من أجل الحصول على حقوقها كامرأة حرة.

التمييز ضد المرأة

عن التمييز التي تعرضت له، لفتت (س. ا) إلى أنه "منذ طفولتي وسنوات الدراسة الابتدائية، وبسبب الذهنية الأبوية التي سادت في الأسرة والمجتمع التقليدي، شعرت بالتمييز بين الجنسين والتهميش. لقد نشأنا مع هذه الثقافة المعادية للمرأة".

وأشارت إلى أن الفتيات لا تتمتعن بحرية كالفتيان كمنعهن من الذهاب إلى المدرسة بمفردهن، أو التعامل مع الجنس الآخر كونها تعتبر "جريمة وخطيئة لا تغتفر ولها عقاب شديد"، مضيفةً "لقد شاهدت عن كثب عقاب العديد من الفتيات من حولي اللواتي كان ذنبهن الوحيد هو التواصل مع الجنس الآخر".

تأثير الاستقلال الاقتصادي على حياة النساء

وبينت (س. ا) أنها ليست متزوجة لكن ما تراه في المجتمع الإيراني أن الفتيات ليس لديهن الحق في اختيار شريك حياتهن "أُجبرت بعض الفتيات على الزواج في سن مبكرة، ووافق البعض الآخر على الاقتراح الأول الذي جاء فقط للهروب من هيمنة الأسرة. في حال عدم وجود طريقة أخرى أمامكِ وعليكِ اتخاذ قرار تحت الضغط، فلا يوجد خيار".

وحول تأثير الاستقلال الاقتصادي على النساء، أكدت على أن "الاستقلال المادي يعد أحد أهم القضايا التي تصب في صالح المرأة، ويمكنه إلى حد كبير إزالة بعض مشاكلها. ولكن بسبب العيش في مجتمعات أبوية، تناضل النساء مع قيود لا حصر لها، ولا يمكن للاستقلال المادي سوى إزالة عدد قليل من هذه القيود".

"لم يفهم معظمهم المعنى الأساسي لشعار Jin Jiyan Azadî"

وأوضحت (س. ا) أن انتفاضة الأخيرة تتماشى مع المطالب الرئيسية لنساء شرق كردستان وإيران، لكن النساء والرجال الذين خرجوا إلى الشوارع ورددوا شعار Jin Jiyan Azadî، لم يفهم معظمهم المعنى الأساسي لهذا الشعار.

ولفتت إلى أن "نسبة كبيرة من هؤلاء النساء لا تدركن الكثير من حقوقهن الإنسانية بسبب الذهنية الأبوية والديكتاتورية السائدة في المجتمع. شارك الرجال في هذه الانتفاضة فقط بما يتماشى مع مصالحهم الخاصة، وليس مطالب النساء. لم يصلوا إلى مستوى الوعي بالنهوض ضد النظام الأبوي والمناهض للنسوية، في حين أن هذا النظام هو أيضاً السبب الجذري لاستعباد الرجال وعبوديتهم".

وفي ختام حديثها نوهت إلى أنه "إذا أحدثت هذه الانتفاضة تغييرات سياسية جوهرية وسارت في الطريق الصحيح، فمن المتوقع أن يتم وضع المرأة في مكانها الصحيح والحصول على حقوقها. إن تغيير النظام السياسي والقانوني دون تغييرات ثقافية واجتماعية أساسية سيكون بلا جدوى، لأنه في هذه الحالة لن يكون للقانون ضمان تنفيذي".

Jinha

فعاليات نسوية لاستذكار الأم "عويش" في الذكرى الـ٣٠ لرحيلها

نظمت حركات وفعاليات نسوية عدد من الفعاليات لإحياء الذكرى السنوية الـ٣٠ لرحيل الأم "عويش"، والدة القائد عبد الله أوجلان.

ونظم مؤتمر ستار في ناحية عين عيسى ومدينة الحسكة، محاضرتين، حضرتهما العشرات من النساء.

وأحيت النساء في ناحية عين عيسى ومهجّرات مقاطعة كري سبي والحسكة، خلال محاضرتين، الذكرى الـ ٣٠ لرحيل الأم عويش.

في ناحية عين عيسى، بدأت المحاضرة بالوقوف دقيقة صمت استذكاراً لأرواح الشهداء، شرحت بعدها الإدارية بمؤتمر ستار، رقية محمد، شخصية الأم عويش (والدة القائد عبد الله أوجلان) التي شهدت ظروفاً صعبة في بيئة يسودها الاضطهاد والعنف من قبل الدولة التركية الفاشية وتسلط الذهنية الذكورية على المجتمع، حيث برزت شخصية الأم عويش وأصبحت شخصية قيادية وقدوة لغيرها من النساء.

وأضافت رقية إن الأم عويش بشخصيتها القوية وخلال تصرفاتها الحياتية استطاعت توريث مبادئ الحرية ورفضت السكوت عن الظلم.

ولفتت إلى أنه بولادة القائد عبد الله أوجلان وُجدت الأم القوية التي ربت ابنها على حب الآخرين والدفاع عنهم وعدم السكوت عن الظلم الممارس في ظل حكم نظام مستبد، مما صقّل شخصية القائد الثورية وجعلها منطلقاً فيما بعد للوصول إلى الانتفاضة على السلطات التركية الفاشية والمتمثلة بحركة التحرر الكردستانية.

مؤكدة أن الأم عويش تُعتبر أماً للشعوب الحرة التي تسير على نهج وأفكار القائد عبد الله أوجلان.

انتهت المحاضرة بترديد الشعارات التي تحيي المرأة "عاشت المرأة حرة، عاشت مقاومة المرأة".

في مدينة الحسكة، أقيمت المحاضرة التي نظمها مؤتمر ستار في مركزه بحي الناصرة في الحسكة، بحضور العشرات من عضوات مؤتمر ستار.

حيث بدأت بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح الشهداء، ثم ألقت الإدارية في المؤتمر، كوليشان علي، كملة استذكرت فيها الأم عويش. وأعربت عن فخرها بها؛ كونها وهبت الإنسانية شخصية قادت النضال التحرري في كردستان والعالم.

وأشارت كوليشان إلى أن أم عويش مثال للأم القوية والجسورة، وقالت: "أم القائد عبد الله أوجلان كانت فلاحة ضمن عائلة صغيرة، وكانت صاحبة شخصية قوية تحث أبناءها على العمل بنشاط، وتدفعهم إلى أخذ حقهم وتطوير ذواتهم، وأن يكونوا أصحاب قرار وشخصية بين رفاقهم"

مضيفةً "تعرف القائد عبد الله أوجلان عبر والدته على قوة المرأة الكامنة خلف خجلها وخوفها، وخلف حكم العادات وتقاليد المجتمع الذي كان ينظر إلى المرأة على أنها ضلع قاصر، لذلك عندما تطورت شخصية القائد أصبح رفيقاً للمرأة، وضمها إلى صفوف النضال من أجل حريتها وإخراجها من مستنقع العادات البالية".

ولفتت كوليشان علي أن الأم عويش مثال لجميع النساء المناضلات اللواتي زرعن في نفوس أبنائهن وبناتهن حب الوطن والأرض والدفاع عنه، وخلقت جهودها وعطاؤها اللا متناهي قائداً عظيماً وإنساناً فيلسوفاً ومفكراً.

مؤكدةً "اليوم الذكرى الـ ٣٠ لرحيل امرأة عظيمة أنجبت قائداً ساهم في بناء منارة الحرية لشعوبنا المضطهدة، وقدم لنا خدمة عبر طرح مشروع الأمة الديمقراطية الذي نعيشه الآن في شمال وشرق سوريا، وأعاد للمرأة دورها الريادي في إدارة المجتمع وتطويره".

الاتحاد الديمقراطي PYD 2003

العدد (٣٢٣) الأحد ١٦ نيسان ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

اتحاد القوى الديمقراطية في أوروبا تنظم فعاليات تحت شعار " الحرية للقائد أوجلان "

نظم كل من اتحاد القوى الديمقراطية في أوروبا ومنصة المؤسسات الكردستانية في أوروبا، فعالية في دوسلدورف تحت شعار "الحرية للقائد عبدالله أوجلان"، احتجاجاً على العزلة المشددة المفروضة على القائد عبدالله أوجلان. وتوافد الآلاف من الكردستانيين وأصدقائهم الى دوسلدورف ، قادمين من المدن الالمانية والعديد من الأماكن الأخرى في أوروبا.

وتعالت شعارات " Free Ocalan " و "الحرية لأوجلان".

وبدأت الفعالية بالوقوف دقيقة صمت. ومن ثم صعد الرئيسان المشتركان لاتحاد المجتمعات الكردستانية في ألمانيا (KON-MED)، زبيدة زمرد، وإنكين سفر على خشبة المسرح ورحبوا بالحشد.

فوزة يوسف: القائد اوجلان يناضل باسم الإنسانية جمعاء

القت عضوة هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي فوزة يوسف كلمة خلال المسيرة أشار فيها إلى العزلة المشددة المفروضة على القائد عبد الله أوجلان واكدت ان نظام إمرالي في شخص القائد عبد الله اوجلان هو نظام تعذيب لمليين الكرد، ونوهت إن النظام العالمي هو أيضًا جزء من هذا النظام ، وتابعت: "القائد آبو يقاوم في امرالي باسم الإنسانية ، ويقاوم باسم الحرية، يجب على الشعب الكردي اظهار إرادته. أينما كان في العالم ، وسيكون له هويته ولغته وحريته. نحيي مقاومتكم وفعالياتكم ".

" الحرية أو الحرية"

كما تطرقت فوزه يوسف بالحديث عن انتخابات ١٤ ايار في تركيا وقالت: "شعبنا في شمال كردستان يجب أن يعمل ليل نهار. دعونا نهزم الفاشية معًا. لقد دفعنا الكثير من البدائل ، وقدمنا الكثير من الشهداء، ولسنا نادمين. أقسمنا أن نسير على طريق الشهداء. نضالنا سيكون من اجل حرية القائد آبو. بالنسبة للقائد آبو ،هدفنا هو الحرية أو الحرية ".

وبعد ذلك ، بالنيابة عن مبادرة الحرية لعبدالله أوجلان ،القى المحامي ميلان مارتن كلمة.

ومن ثم تم الاستماع الى رسالة بعثها الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK)، جميل بايك، فعالية. جاء فيها ما يلي:

بايك: القائد أوجلان أحبط السياسات الفاشية تجاه الشعب الكردي وهويته

"شعبنا القيم وأصدقائنا المحترمون، أحييكم جميعاً بالحب والاحترام. وأقدم احترامي لكم. وأتمنى النصر لكم. كما تعلمون، نظم أصدقاؤنا فعاليات في ٨ آذار، نوروز وأسبوع البطولة. حيث أظهر حماس ومعنويات كبيرة في هذه الفعاليات. و تجمعكم هو استمرار وتتويج لهذه الفعاليات. ان هذا التجمع من أجل الحرية الجسدية للقائد عبدالله أوجلان له أهمية تاريخية. ويُعرف أن الشعب الكردي قد وصل لهويته من خلال القائد عبدالله أوجلان. وناضل الشعب الكردي مع القائد عبدالله أوجلان. و بنى نفسه كشعب. ان العدو المحتل والذي يمارس الابادة ضد الشعب الكردي يواصل الإبادة في شخص القائد عبدالله أوجلان. ان هذه هي الطريقة التي ينتقمون بها من القائد عبدالله أوجلان. كما تعلمون، يتم تنفيذ سياسة ضد شعبنا وحركتنا. حيث يريدون القيام بالتصفية والإبادة وتحقيق نتائج. وبالرغم من أنهم أرادوا تطوير هذا، إلا أن القائد عبدالله أوجلان والكريلا وشعبنا وقفوا ضد هذا بطريقة بطولية. وابدى مقاومة تاريخية وما زال يبديها. ولقد أحبط السياسة التي انتهجها الفاشيون والذين سعوا لتحقيق نتائج من خلالها.

مصير تركيا في أيدي التحالفات

هذه المرحلة التي نمر بها مهمة وحاسمة للغاية، إذا أردنا ان نحقق نتائج فيها ، يجب على الجميع تحمل المسؤولية واتخاذ الإجراءات وفقًا لقدراتهم. ثم يمكننا الحصول على نتائج كبيرة، مصير تركيا في هذه الانتخابات بيد التحالف. أعتقد أن هذا التحالف سيؤدي دوره التاريخي في هذه الانتخابات لكل من الشعب الكردي وجميع الشعب التركي. كل هذه التحالفات والقوى الديمقراطية يجب أن تنهي حكم حزبي العدالة والتنمية و الحركة القومية، لأننا أنهيناهم بالمقاومة والنضال، حتى في هذه الانتخابات ، يجب على هذا التحالف أن يكمل ذلك. قاوم القائد آبو الاحتلال والإبادة الجماعية واتفاقية لوزان والمؤامرة الدولية في ظل ظروف صعبة للغاية. عززت مقاومة ونضال القائد آبو الشعب الكردي وأصدقائه والنساء الكرديات والاشتراكيين والديمقراطيين وجعلتهم في المقدمة.

الشعب الكردي لا يريد العيش مع لوزان بعد الآن

نحن في السنة الـ ١٠٠ لاتفاقية لوزان. ومن المعروف أن سياسة الإنكار استمرت وتستمر في ارتكاب الإبادة ضد شعبنا بهذه الاتفاقية. ان القائد عبدالله أوجلان وحزب العمال الكردستاني والشعب الكردي قد أحبطوا اتفاقية لوزان بنضالهم. وجعلوها من دون معنى. ولم يعد الشعب الكردي يريد العيش مع لوزان، بل يريدون العيش بحرية. وأعطى قرار ذلك. والآن يجب على الجميع قبول قرار شعبنا هذا. ولطالما كافح الشعب الكردي في تاريخه ضد القتلة والمحتلين. وكافح عندما سنحت له الفرصة. كما هاجم القتلة والغزاة شعبنا ونضالهم. هاجموا الحركات والقادة المناضلين. وتم إعدام البعض. كما أُلقي بعضهم في السجون. ونُفي البعض. حيث أُعدم وسجن ونفي معظم شعبنا. كما ان شيخ سعيد، وسيد رضا، وقاضي محمد، والشيخ عبد السلام بارزاني، قد بذلوا جهداً وكافحوا من أجل الشعب الكردي في التاريخ. وكيف أعدموا هؤلاء القادة في التاريخ، أرادوا إعدام القائد عبدالله أوجلان أيضاً. لكنهم لم يتمكنوا من رؤية هذا أمام اعينهم، لأن القائد عبدالله أوجلان قد اصبحت مكانته في قلوب الشعب الكردي. وقلب الملايين من الاشخاص القائد عبدالله أوجلان وهم يكافحون بالسياسات التي طورها. كما ان فلسفة القائد وأفكاره وأيديولوجيته السياسية ليست فقط للشعب الكردي، بل يتم قبولها على الساحة الدولية ايضاً. وان هذا هو السبب في عدم إعدام القائد عبدالله أوجلان. كما وان الملايين من الأشخاص قد تبنوه. فالاشخاص مثل القائد عبدالله أوجلان نادرون في تاريخ الشعب الكردي وتاريخ البشرية.

لايزال هذا النضال مستمراً منذ أكثر من ٥٠ عامًا. ولايزال مستمراً دون انقطاع. تطورت وفق خط ونموذج القائد آبو. لأن هذا النموذج هو نموذج الأمة الديمقراطية. إنه نموذج، ونموذج لحل مشاكل جميع الشعوب. وهو يقوم على نموذج المجتمع الديمقراطي والبيئي وحرية المرأة. إطار هذا النموذج هو الكونفدرالية الديمقراطية. أصبح القائد آبو والشعب الكردي واحدًا. لا أحد يستطيع أن يفرقهم بعد الآن. يقول شعبنا دائما ، "لا حياة بدون القائد آبو". هذا أيضا يعبر عن حقيقة آبو والشعب الكردي. آبو لايزال في سجن إمرالي منذ ٢٤ عامًا. إنه يعيش في عزلة وحشية مشددة. لم يسمع عنه شيئ منذ عامين. لا نعرف ما هي حالته. إن وضع آبو هو سبب زيادة نضالنا من أجل الحرية. لذلك ، يجب ان ينال حريته الجسدية. يجب ان يعلم الجميع اننا لن نقبل أي شيء سوى الحرية الجسدية لـ للقائد آبو. الشعب الكردي وأصدقاؤه والنساء الكرديات والشبيبة الكردية يناضلون بكل طاقتهم وقوتهم من أجل تحقيق الحرية الجسدية للقائد آبو ومن الآن فصاعدًا سوف يجعلون هذا النضال أكبر. وسيستمر حتى حصد نتائج هذا النضال المستمر منذ سنوات. إن وضع آبو هو سبب تطوير وزيادة نضالنا جميعًا وفي كل مكان. يجب أن نوسع مجالات نضالنا حتى نتمكن من تحقيق الحرية الجسدية للقائد آبو. ادعو كل المثقفين والفنانين والمنظمات المدنية والثوار والديمقراطيين والقوى الاشتراكية. للقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم من أجل تحقيق الحرية الجسدية للقائد آبو. ولكي يكبر هذا النضال ويتوسع في المجالات الدولية والسياسية والدبلوماسية والقانونية ، يجب أن يناضلوا، يجب على اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي والقانون الدولي والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان ان تفي بواجباتها ومسؤولياتها. أحييكم جميعاً، أتمنى لكم النجاح. يعيش القائد آبو ".

ومن ثم رحبت كل من الرئيسة المشتركة للمؤتمر الوطني الكردستاني (KNK)، زينب مراد، نيابة عن اتحاد القوى إسرى غولر، والرئيس المشترك لمؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردي ـ أوروبا (KCDK-E)، يوكسل كوج، وأيتن كابلان، نيابة عن حركة المرأة الكردية في أوروبا (TJK-E)، بالشعب والقوا عدد من الكلمات. و اختتمت الفعالية .

المؤتمر الخامس للإدارة الذاتية الديمقراطية في شنكال تمثل إرادة أهل شنكال

اختتم المؤتمر الخامس للإدارة الذاتية الديمقراطية في شنكال أعماله بانتخاب الرؤساء المشتركين للمجالس العامة ونواب الرئيس وأعضاء المجلس العام.

وتضمنت أعمال المؤتمر مناقشة والمصادقة على العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطي في شنكال. كما أجريت الانتخابات حيث تم انتخاب كل من جيهان جلو ونايف شمو كرئيسين مشتركين لمجلس الادارة الذاتية الديمقراطية في شنكال. كما تم انتخاب كل من حسين سعدو وخوخي دخيل نائبين للرئاسة المشتركة للمجلس. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة خلال المؤتمر على ١٠١ عضوا من مجلس الشعب، المكون من ممثلين عن المجالس القروية، وممثلي مكونات شنكال، وممثلي مؤسسات ومنظمات شنكال. وتم أيضاً انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة العامة.

واختتم المؤتمر أعماله بجملة قرارات منها:

الإعلان عن الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي، الشهيد دجوار فقير، كرئيس مشترك دائم ومعنوي للإدارة الذاتية.

إعلان الشهداء حسن سعيد، عيسى، آزاد، بير جكو، شرزاد، آكر، أنور، زاغروس، محسن، إبراهيم درويش، فراشين، الشهيد منال، وشيروان شهداء العصر والمقاومة.

إعلان شهداء مشفى سكينية كرمز وشرف للعمل والوطنية.

بالنسبة للإبادة الإيزيدية، سواء في العراق أو على الساحة الدولية، يجب أن يتم العمل حتى يتم الاعتراف على أنها إبادة جماعية.

من أجل الاعتراف بالإدارة الذاتية لشنكال، يجب عقد اجتماع وحوار مع جميع الأطراف.

يجب اعتبار مشروع الإدارة الذاتية الذي أعده مجلس الادارة الذاتية لشنكال كحل ويجب أن يؤخذ كأساس في جميع الاجتماعات.

يجب رفض اتفاقية ٩ أكتوبر بين حكومة كاظمي والحزب الديمقراطي الكردستاني والدولة التركية ويجب تطوير الكفاح في هذا الاتجاه.

العمل من أجل تأسيس اتحاد لأهالي شنكال.

النضال من أجل حرية القائد آبو بكل الطرق.

اعتبار مام زكي ومام بشير على أنهما ركائز الاتفاق الإيزيدي.

هذا ومن المقرر أن يعقد يوم غد الاجتماع الأول لمجلس الادارة الذاتية الديمقراطية في شنكال وسيتم انتخاب الرئيسين المشتركين لمجلس شنكال التنفيذي وديوان المجلس التنفيذي.

الاتحاد الديمقراطي
PYD 2003
العدد (٣٢٣) الأحد ١٦ نيسان ٢٠٢٣
www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

الادارة الذاتية تطلق سراح عدد من نزلاء مركز علايا والسجن المركزي في الحسكة للإصلاح والتأهيل وفق للمادة ١٢٦

أطلق مكتب العدل والإصلاح في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا سراح عدد من النزلاء في مركز علايا للإصلاح والتأهيل، بموجب المادة ١٢٦ من قانون العقوبات.

وحضر مراسم الإفراج، الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم الجزيرة، طلعت يونس، والرئيس المشترك لمكتب العدل والإصلاح في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا خالد رمو، وعضو القيادة العامة لقوى الأمن الداخلي في إقليم الجزيرة، محمود الحسين.

وخلال المراسم، بارك طلعت يونس عيد الفطر على عموم شعب المنطقة والشبان الذين تم الإفراج عنهم وذويهم، وقال: "بحلول عيد الفطر أفرجت الإدارة الذاتية عن عدد من النزلاء وخاصة الذين أثبتوا حسن سلوكهم خلال فترة وجودهم في مراكز الإصلاح والتأهيل، لذلك بهذه المناسبة أردنا منح ربع المدة للنزلاء الموجودين في مراكزنا".

انطلاقة جديدة

وتابع يونس: "شعبنا في ظل الإدارة الذاتية يعيش مع بعضهم البعض ضمن أخوة الشعوب والعيش المشترك، حيث دافعوا عن أرضهم وأهلهم أمام التهديدات وبنوا إدارتهم الذاتية، بذلك نرى أن مناطقنا اليوم أكثر أمناً واستقراراً مقارنة مع باقي المناطق السورية في ظل ما تعيشه البلاد من أزمة".

وأكد طلعت يونس أنه لولا تكاتف "شعبنا في الحفاظ على السلم الأمني واستقرار المنطقة ومساندة قواتهم الأمنية والعسكرية لما وصلنا إلى هذه المرحلة؛ لكن مازالت هذه التهديدات مستمرة من قبل الذين يراهنون على فشل الإدارة الذاتية والسلم الأهلي والتعليم المشترك ومن قبل داعمي الإرهاب على رأسهم تركيا لخلق الفوضى في المناطق التي تتمتع بأمان واستقرار شعبنا الذي يعيش بكل حرية".

طلعت يونس شدد في حديثه على ضرورة مساندة القوات العسكرية والأمنية ومؤسسات الإدارة الذاتية لإفشال كل المراهنات والتهديدات المستمرة على المنطقة، وأضاف: "هذا واجب على الكل وخاصة الشباب الذين قضوا هذه الفترة في مراكز الإصلاح والتأهيل التي تتميز بأنها مراكز لإعادة تأهيل أي شخص ومراجعة سلوكياته ونفسه. ويكون انطلاقة جديدة له بين شعبه ليكون شخصاً فعالاً ومنتجاً أمام مجتمعه وشعبه ووطنه ومساندين لقواتهم في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة".إعادة الاندماج في المجتمع

بينما أوضح الرئيس المشترك لمكتب العدل والإصلاح في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا خالد رمو، أن قرار الإفراج هو بمثابة فرحة للنزلاء للعودة إلى الاندماج مع المجتمع بطريقة أخرى، وقال: "كلنا أمل بأن يكون لكم دور إيجابي في المجتمع وأكثر فعالية".

مساندة قواتهم الأمنية والعسكرية

بدوره شدد عضو القيادة العامة لقوى الأمن الداخلي في إقليم الجزيرة محمود الحسين، على ضرورة مراجعة كل النزلاء لأنفسهم ليكونوا مواطنين فعالين في حماية أرضهم وأهلهم وعدم السماح للمحتل بالعبث بالأمن والأمان.

وحث الحسين جميع المواطنين أن يكونوا متعاونين مع قواتهم الأمنية والعسكرية في بسط الأمن والاستقرار ومد يد العون لقواتهم الأمنية التي تعمل لحمايتهم وتسهيل أمور الحياة لهم.

مؤتمر الإسلام الديمقراطي: المجلس الإسلامي السوري أداة بيد المجموعات المرتزقة

أدان مؤتمر الإسلام الديمقراطي في شمال وشرق سوريا أعمال "المجلس الإسلامي السوري"، وأكد أنه أداة بيد المجموعات المرتزقة التي تحلل دماء المسلمين.

أصدر مؤتمر الإسلام الديمقراطي يوم ١٦ نيسان الجاري، بياناً كتابياً للرأي العام، حول أداء المسلمين في شمال وشرق سوريا لفريضة الحج، جاء فيه:

"يقول الله تعالى {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: "بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ".

وقد حددت الشريعة وجوب فريضة الحج ومتى تكون الاستطاعة ونحن في شمال شرق سوريا، حاولنا منذ سنوات إرسال المؤمنين الذين تتوفر فيهم الشروط الشرعية لإداء فريضة الحج بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية والعمل على ذلك، ولكن نظراً لعدم وجود العلاقات السياسية بينها وبين الحكومة السورية حالت دون ذلك.

ولم يكن أمام السوريين إلا اللجوء إلى الائتلاف، حيث تحوّل ملف الحجاج السوريين إليهم عن طريق هيئة الأوقاف وعلماء المسلمين لدى المعارضة والتي أصدرت الفتاوى العديدة بحق شعب المنطقة، وخاصة المسلمين الكرد بالتكفير وسلب مالهم وأملاكهم وإخراجهم من أرضهم وبغطاء من الدولة التركية المحتلة لأجزاء من الوطن سورية، وأصبح المجلس الإسلامي السوري أداة بيد العصابات المحتلة يحللون دماء إخوانهم المسلمين، وكذلك أبناء بلدهم الواحد، متناسين قول الله {وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ}.

وليعلم الجميع أن المؤتمر الإسلام الديمقراطي لن يكون يوماً مظلة للأعمال الدموية التي قامت وما زالت تقوم بها القوى والكتائب الإسلامية بفتاوى المجلس الإسلام السوري، علماً أن أداء هذه الفريضة الإسلامية هي بحد ذاتها غير واجبة على المسلمين في ظل الحروب القائمة والتي يراها القاصي والداني".

عن هوية الشبيبة ندوة حوارية في الحسكة

نظم اتحاد الشبيبة الثورية السورية في مدينة الحسكة في الـ١٥ من نيسان الجاري ، ندوة حوارية تحت عنوان "هوية الشبيبة " في صالة سردم في مدينة الحسكة، للتعريف بهوية الشبيبة، والتعريف بالمهام والمسؤوليات الواقعة على عاتقهم، وحقوقهم في المجتمعات.

وحضر الندوة العشرات من الشبيبة وممثلون عن شبيبة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

وبدأت الندوة بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح الشهداء، ثم ألقت عضوة المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي، فيدان سينو كلمة افتتاحية أشارت فيها إلى الدور البارز للشبيبة في ثورة شمال وشرق سوريا، والتفافهم حول الثورة لتحرير المجتمع بفكر القائد عبد الله أوجلان وفكر الأمة الديمقراطية.

وأكدت "سنساند مقاومة الشبيبة ونضالهم حتى تحقيق الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان".

تلاه شرح عضوة اتحاد المرأة الشابة في مقاطعة الحسكة إليزا أحمد، هوية الشبيبة الثورية، وتحدثت عن دورهم في تنظيم الشباب في المجتمع، وتمسكهم بفكر القائد عبد الله أوجلان وحركة التحرير الكردستاني في تحرير المجتمع من العبودية والسلطوية.

ثم فتح باب النقاش أمام الحضور لتختتم بجملة من المقترحات في سياق تعزيز هوية الشبيبة بين المجتمع "زيادة الدورات التدريبية والتعليمة للشبيبة الثورية السورية في جميع القرى والنواحي، تشكيل منسقية للشبيبة الثورية في جميع الكومينات، زيادة ثقافة القراءة بين الشبيبة، تنظيم فعاليات فنية للشبيبة".

حملة زراعة ٥٠ ألف شجرة تستمر في الطبقة

استكمالاً لحملة تشجير ٥٠ ألف شجرة، غرست لجنة الإدارة المحلية والبلديات في الطبقة، ١٦٠ شجرة زيتون في موقع حراجي غرب المدينة.

وشارك في حملة تشجير الموقع الحراجي بجانب مزار الشهداء غرب مدينة الطبقة، اليوم، عدد من ذوي الشهداء وأعضاء وعضوات المؤسسات المدنية وحزب سوريا المستقبل.

حيث زُرع الموقع بـ ١٦٠ شجرة زيتون من نوع (الزيتون الخلخالي) على مساحة ٣ دونمات.

وسيكون موقع (الكورنيش الشمالي) شمال مدينة الطبقة، الموقع المستهدف في المرحلة المقبلة من الحملة، بزراعة ٦٠٠ شجرة.

يذكر أن حملة الـ ٥٠ ألف شجرة أطلقتها الإدارة المدنية الديمقراطية في منطقة الطبقة، منتصف شهر آذار المنصرم، وستستمر طيلة العام الجاري.

الاتحاد الديمقراطي PYD 2003

العدد (٣٢٣) الأحد ١٦ نيسان ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

اجتماع جدة ... تناقضات وانقسامات حول الأزمة السورية وعودة دمشق إلى الجامعة العربية

اشارت مصادر دبلوماسية إلى ما جرى في اجتماع جدة بالمملكة العربية السعودية بشأن بحث عودة النظام السوري إلى مقعده بجامعة الدول العربية، وهو الاجتماع الذي ضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب كل من مصر والعراق والأردن.

وأتى الاجتماع في وقت تتسارع جهود بعض الدول العربية في الفترة الأخيرة لتطبيع العلاقات مع النظام السوري، وإعادته إلى الجامعة العربية، وسط حديث عن مبادرة أردنية تتضمن تسوية مشروطة للأزمة السورية.

الكويت والمغرب وقطر أكثر من يعارضون عودة النظام للجامعة

وقالت مصادر دبلوماسية مطلعة، لوكالة فرات للأنباء، إنه عكس ما بدا أو ما يروج له النظام السوري بأن عودة دمشق إلى الجامعة العربية قريبة، إذ سيطرت حالة من الانقسام بين ممثلي الدول التي اجتمعت في جدة أمس، في ظل عدم قناعة بعضهم بأنه يجب أن تكون عودة النظام للجامعة مشروطة بخطوات ملموسة على الأرض.

وجاء على رأس الدول التي تعارض هذه العودة كل من قطر والمغرب والكويت، وخصوصا أن هذه الدول ترى أن النظام السوري قدمت له فرص كثيرة، لكنه لم يقدم أي شيء من أجل التوصل إلى حل سياسي وتحريك المياه الراكدة في الأزمة السورية.

وأكد المصادر أن الدول المعارضة ترى ضرورة أن يقترن هذا بما سيقدم عليه النظام في الفترة المقبلة إعمالا لمبدأ "خطوة بخطوة"، وخصوصا وأن تلك الدول ليس لديها ثقة كبيرة في قناعات بشار الأسد نحو التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وكان رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني صرح علنا قبيل الاجتماع بأن عودة دمشق إلى مقعدها بجامعة الدول العربية مجرد تكهنات، مشددا على أن أسباب تعليق عضوية دمشق في الجامعة لا تزال قائمة، وأن عودتها في الوقت الحالي غير مطروحة.

البيان الختامي لم يتطرق لعودة دمشق إلى الجامعة العربية

وشدد البيان الختامي للاجتماع التشاوري الذي عقد في جدة، مساء الجمعة، على ضرورة الحفاظ على سيادة سوريا بإنهاء وجود الميليشيات، مؤكدا أن الحل السياسي هو الوحيد للأزمة السورية. وطالب البيان الختامي الذي أصدرته وزارة الخارجية السعودية للاجتماع التشاوري لوزراء خارجية دول مجلس ومصر والأردن والعراق بدور قيادي عربي لحل الأزمة السورية. كما طالب بوحدة سوريا وإعادتها لمحيطها العربي، مشددا على أهمية مكافحة ظاهرتي الإرهاب وتهريب المخدرات. دون أن يكون هناك حديث واضح عن مسألة عودة سوريا للجامعة العربية.

وفق البيان، الذي صدر عن وزارة الخارجية السعودية، تم التشاور وتبادل وجهات النظر حول الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية ينهي كافة تداعياتها ويحافظ على وحدة سوريا، وأمنها واستقرارها، وهويتها العربية، ويعيدها إلى محيطها العربي بما يحقق الخير لشعبها.

أيضا أكد الوزراء على أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية، وأهمية أن يكون هناك دور قيادي عربي في الجهود الرامية لإنهاء الأزمة، ووضع الآليات اللازمة لهذا الدور، وتكثيف التشاور بين الدول العربية بما يكفل نجاح هذه الجهود.

المبادرة الأردنية مقترنة بشروط

وكانت وسائل إعلام غربية من بينها صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية كشفت مؤخرا عن تقديم الأردن مبادرة بشأن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، إلا أن هذه المبادرة تضمنت مجموعة من الشروط إن التزم بها النظام السوري سيتم تطبيع العلاقات العربية معه، فضلا عن المساعدة بملايين الدولارات في إعادة الإعمار خصوصا بعد الزلزال المدمر، وكذلك مطالبة الدول الغربية برفع العقوبات الاقتصادية على النظام.

وفقا للمبادرة، فإن النظام السوري مطالب بفتح حوار مع المعارضة من شأنه إشراكها في العملية السياسية والتوصل لحل سياسي سلمي للأزمة السورية، كما تتضمن المبادرة السماح بنشر قوات عربية لتأمين عودة اللاجئين السوريين الذي يشعرون بالقلق، وأن يعمل النظام على تقليص النفوذ الإيراني في البلاد، إلى جانب بذل جهود أكبر للحد من تهريب المخدرات خصوصا عبر الحدود إلى الأردن.

الرهان على بشار الأسد مرة أخرى خاسر

من جهته، قال حازم العبيدي المحلل السياسي العراقي، في تصريحات لوكالة فرات للأنباء، إن النظام السوري لن يلتزم بأي من المطالب التي تقترحها عليه الدول العربية، مؤكدا أنه نظام ديكتاتوري وأن الشعب السوري لن يقبل إلا بأن يرحل بشار الأسد.

وأضاف "العبيدي": "بشار الأسد لن يبتعد عن إيران وميليشياتها، ليس لأنه إيران دعمته فقط وساعدته في الصمود وقلب الموازين لصالحه إلى جانب الدعم الروسي، ولكن لأن التوغل الإيراني في سوريا بات أكبر حتى من قدرات بشار الأسد".

وشدد المحلل السياسي العراقي على أن الرهان العربي على بشار الأسد سيكون خاسرا، وحتى لو حدث تطبيع للعلاقات معه فسيكون مجرد علاقات ذات طابع رسمي، أما مسألة عودته للجامعة العربية فربما تتأخر، حسب الموائمات التي تجري بين الدول العربية وخصوصا تلك التي اجتمعت في مدينة "جدة" بالسعودية.

العقوبات على النظام الإيراني ليست الخيار الأمثل لدعم التغيير

بعد أكثر من سبعة شهور على الاحتجاجات، لا يزال النظام الإيراني قائماً. على الرغم من تاريخ إيران المليء بالحركات الاحتجاجية الجماهيرية الغاضبة من السلطة، ظلت التظاهرات صغيرة ومتفرقة. كان يجب على كل أولئك الذين يؤمنون بالحاجة إلى تغييرٍ سياسي جوهري في إيران أن يستغلوا رغبة الشعب الإيراني بتغيير السلطة في البلاد، في وقتٍ لم تضاهي الاحتجاجات الإيرانية في الأعوام الأخيرة حجم الحركة الخضراء عام ٢٠٠٩ التي دفعت ملايين الإيرانيين إلى الشوارع.

قمعت القوات الإيرانية الاحتجاجات الأخيرة بعنف، إذ قُتل أكثر من ٥٠٠ متظاهر على أيدي قوات الأمن. لكن هذه ليست المرة الأولى، فقد واجه المتظاهرون الإيرانيون وحشية قوات الأمن من قبل، ما يشير إلى أن العامل الأكثر أهمية هو الأزمة الاقتصادية المستمرة في إيران، والتي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم وضعف الانتاج الاقتصادي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠. وارتفعت نسبة المواطنين الذي يعيشون تحت خط الفقر من ١٠ في المئة إلى ٣٠ في المئة. أدت سنوات العقوبات الطويلة والخانقة إلى تفاقم سوء الإدارة الحكومية المحلية وجعلت معظم الإيرانيين في حالة فقر وغير قادرين على تأمين مستلزماتهم الأساسية.

على الرغم من أن الإضرابات الواسعة هي واحدة من أقوى أشكال الاحتجاج، إلا أنها لم تنطلق بعد وفاة أميني والتي تزامنت مع الدعوات المستمرة للعمال للتوقف عن عملهم، لأن الكثير من الناس، خاصةً الطبقة العاملة، لا يستطيعون ببساطة التخلي عن رواتبهم أو المخاطرة بفقدان وظائفهم. كتب أحد النشطاء الإيرانيين: «يدرك المشاركون أن التظاهرات لن تقدم لهم المال وبالتالي سيصبحون غير قادرين على تدبر معيشتهم، بالإضافة إلى فقدان الوظيفة الحكومية التي يعملون بها». وقال طالب إيراني لصحيفة «وول ستريت جورنال»: «كثير من الناس يقولون إنهم إذا قُتلوا في الاحتجاجات، فإن أسرهم ستموت من الجوع». منذ بدء التظاهرات، دعا قادة بارزون في المعارضة الإيرانية الدول الغربية إلى الإبقاء على العقوبات الصارمة ضد طهران أو حتى تشديدها، بسبب قمع الحكومة الشرس ومبيعات الطائرات من دون طيار لروسيا لاستخدامها في حربها بأوكرانيا، فضلاً عن التعنت المستمر في المفاوضات النووية. يقول المؤيدون للعقوبات بأنه إذا ضغط الغرب بقوة كافية، فقد تنهار الحكومة. لكن المعارضة الإيرانية في الخارج فشلت في تقديرها لهذا الضغط الغربي على استمرار الاحتجاجات

في البلاد، خاصةً أن الوضع الاقتصادي السيء يؤثر على قدرة الإيرانيين في العمل والاهتمام بالقضايا السياسية. ستظل العقوبات محور السياسة الغربية تجاه إيران. لذلك، يجب على الناشطين الإيرانيين في الداخل والخارج العمل على اقتراح عقوباتٍ أقل تأثيراً على الشعب الإيراني بهدف استعادة القدرة على المشاركة السياسية. أيضاً، يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إعادة تنظيم قيودهما الحالية التي تمنع الإيرانيين من تلقي التحويلات وتمنع الشركات الغربية من توظيف موظفين إيرانيين مستقلين وتجعل من المستحيل على أي شخص، باستثناء المواطنين الإيرانيين الأغنياء، تخزين أموالهم في الخارج. إن فتح قنوات مالية جديدة مع إبقاء قنوات أخرى مغلقة من شأنه أن يسمح لصانعي السياسة الغربيين بتجاوز نموذج الضغط الفاشل واعتماد نوعٍ من الضغط المدروس الذي يؤثر على السلطة في البلاد ولا يؤثر على الشعب الإيراني.

يمكن للحكومات الغربية أن تتخذ خطوة أكثر دراماتيكية لتمكين المواطنين الإيرانيين العاديين، وهي تسهيل نقل أموالهم خارج البلاد إلى المصارف الخارجية، في وقتٍ تعمل العقوبات على إجبار المصارف الدولية على عدم التعامل مع الإيرانيين. وبسبب عدم قدرتهم على إخراج أموالهم من البلاد في ظل أزمةٍ اقتصادية متفاقمة، اشترى أفراد الطبقة المتوسطة في إيران عقاراتٍ محلية وعملات صعبة وعملات ذهبية في محاولة للتحوط من فقدان العملة الإيرانية قيمتها. لكن من خلال ذلك، ساهموا في تمكين النخبة السياسية الإيرانية التي تستثمر الجزء الكبير من ثروتها في هذه الأصول نفسها. أثبتت هذه التفاصيل أنها مفيدة بشكلٍ خاص للإيرانيين الخاضعين للعقوبات الذين لا يستطيعون عموماً استثمار ثرواتهم في الخارج.

سيكون من الأفضل أن تتمكن الطبقة الوسطى في إيران، التي تلعب دوراً مهماً في الضغط المستمر من أجل التغيير الديمقراطي، من الحفاظ على أموالها بشكلٍ موثوق والقيام بذلك من دون تعزيز القوة الاقتصادية للسلطة الإيرانية. لذلك، يجب على الحكومات الغربية مراجعة سياسات العقوبات الخاصة بها حتى يتمكن الإيرانيون من الاستثمار في الخارج، لا سيما في الاقتصادات المجاورة. يجب أن يُسمح للمواطنين الإيرانيين بفتح حسابات مصرفية أجنبية وتحويل الأموال الشخصية إلى تلك الحسابات. يمكن لواضعي السياسات الغربيين العمل مع الحكومات والمصارف الإقليمية لتشجيعهم على تقديم الخدمات للمواطنين الإيرانيين، طالما أن الحسابات تخضع للمراقبة الدقيقة وتحكمها القواعد التي تضمن إمكانية استخدام الأموال فقط ضمن الإجراءات القانونية التي يتم فيها فتح الحساب.

قد يعترض مؤيدو عقوبات الضغط على أن هذه السياسات ستساعد أيضاً النخب الإيرانية على إخراج أموالها من البلاد. لكن الحقيقة هي أن قادة إيران وجدوا منذ فترة طويلة طرقاً للالتفاف على العقوبات، بما في ذلك شراء عقاراتٍ فاخرة في مدنٍ من دبي إلى فانكوفر. إن فتح قنوات أمام رؤوس الأموال للفرار من إيران من شأنه ببساطة أن يمنح الإيرانيين العاديين ملاذاً آمناً لأموالهم.

نهج عقوبات جديد

من المؤكد أن العقوبات الغربية ستظل مفروضة على طهران، وستؤدي في الأعوام المقبلة إلى خلق أزماتٍ اقتصادية أكثر حدة. سوف تنتقل إيران من عقدٍ من الركود الاقتصادي إلى فترةٍ من التدهور البطيء ولكن المضطرد. إن الإجراءات الموصى بها هنا لن تغير هذا المسار، ولن تدعم بالتأكيد الموارد المالية للدولة الإيرانية. ستسمح التحويلات والمكاسب من العمل المستقل بتدفق الأموال إلى إيران لمساعدة الطبقتين الدنيا والوسطى، لكن التسهيلات لمساعدة الطبقة الوسطى-العليا ستجذب الأموال إلى خارج البلاد. بعبارة أخرى، ستمثل السياسات نهجاً ديناميكياً جديداً للضغط الاقتصادي، المتمثل في الحفاظ على الضغط على السلطة مع تعزيز قوة الإيرانيين العاديين.

يمكن لجميع الإجراءات التي ذُكرت سابقاً تغيير طابع الاحتجاجات المستقبلية في إيران، خاصةً أن المخاوف الاقتصادية ظهرت فيها في الأعوام الأخيرة. عندما تمكنت مجموعات صغيرة من عمال النفط من الإضراب في ديسمبر/كانون الأول، كان مطلبها زيادة الأجور وليس التحول السياسي الجذري الذي سعى إليه العديد من المتظاهرين الذين حفّزهم موت أميني. كان هؤلاء المحتجون، وهم من الطبقة العاملة، يطالبون بمزيدٍ من الدعم من الحكومة قبل مفاوضات الميزانية. حذر علماء الاجتماع الإيرانيون من أن ازدياد الصعوبات التي يواجهها الإيرانيون من الطبقة الوسطى قد تدفعهم إلى الاهتمام بشكلٍ كبير بالتغيير السياسي في البلاد.

يمكن لسياسة العقوبات المعاد ضبطها أن تساعد في تجنب هذه النتيجة من خلال تخفيف القيود عن الشعب الإيراني. إن كان الغرب يريد من العمال أن يتركوا وظائفهم ويدعموا الاحتجاجات، يجب عليه توفير دعم اقتصادي يستطيعون الاعتماد عليه في معيشتهم. وإذا أراد الغرب أن يظل أصحاب الأعمال نشطين سياسياً، يجب أن يسهل عليهم إيداع أموالهم في الخارج، ما يزيل المخاوف لديهم من أن الاضطرابات السياسية ستؤثر في وضعهم الاقتصادي. عندما يتعلق الأمر باستخدام الضغط الاقتصادي للسعي لتغيير السلوك أو لتحقيق أهدافٍ سياسية، فإن الحفاظ على القوة الاقتصادية للشعب لا يقل أهمية عن السعي لتقييد القوة الاقتصادية للطبقة الحاكمة. لتأمين المستقبل الذي تصوره المحتجون الإيرانيون في شعارهم «المرأة، الحياة، الحرية»، يجب على الإيرانيين أولاً تأمين قوت يومهم.

YEKÎTIYA PYD DEMOKRATÎK 2003

Hejmara 323 / 16 Nîsan ê 2023 www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

Kongreya 5’emîn ya Rêveberiya Xweseriya Demokratîk ya Şengalê nûnertiya vîna gel e

Dirûşmeya kongr, ‘’Bi Xemla Nîsanê Şengalê Ava Bikin, Xweseriyê Mîsoger Bikin.’’ Em di hefteya Cejna Serê Nîsanê de, di destpêka sala nû de ne. Weke tê zanîn, li gor bîr û baweriya Ezdatiyê, dinya di destpêka meha Nîsanê de hatiye afirandin, erd xweş bûye û gîha geş bûye. 5’emîn kongreya me jî di destpêka sala nû de fikir, dil, hêvî û biryardariya me geş û teze kiriye. Em dikarin bêjin 5’emîn Kongreya me ji bo civaka Êzidî û gelê Şengalê bûye destpêkeke nû di meşa azadî û xweseriya Şengalê de.

Weke tê zanîn Meclîsa Avaker a Şengalê di Çileya sala 2015’an de li Çiyayê Şengalê hate îlankirin. Bi rastî jî ew serdem, ji bo civaka Êzidî serdema zivistanê bû, em di rojên giran ên fermanê re derbas dibûn û em bi qirkirinê re rû bi rû bûn. Meclîsa Avaker, di Çileya Zivistanê de bi pêşengiya 27 kesan ku di nav de Mam Zekî, Mam Beşîr û Ş.Berxwedan jî hebûn li Çiyayê Şengalê weke hêviya hebûna civaka Êzidî hate avakirin. Ev 8 sal in bi pêşengiya şehîdên qehreman ev hêviya vegera li Şengalê û parastina hebûna civaka Êzidî roj bi roj mezin bûye û êdî em hatine merheleya xweserî û azadiya Şengalê. Û em ji rojên zivistanê ber bi rojên biharê ve diçin, wate em hatine wê merhelê ku azadiya Şengalê bi her awayî bidest bixin. Rast e, gelek kêm û kurtiyên me, kêmasiyên me hene. Lê meşa 8 salan a têkoşîna Rêveberiya Xweser xwe gihandiye merheleyeke pir girîng ku divê em bigihînin serkeftinê.

Bê guman ev meşa 8 salan pir hişk û bi bedelên giran derbas bûn. Ji Meclîsa Avaker heya roja me ya îro pêşengên pergala Rêveberiya Xweser hatin hedefgirtin. Ev êrîş ji Mam Zekî destpê kir heya Şehîd Merwan Bedel berdewam kir. Em beriya her tiştî bi minetdarî şehîdên xwe bibîr tînin ku em gîhandine vê rojê. Jixwe di kongrê de jî me der barê şehîdên xwe yên pêşeng de biryarên girîng girtin da ku em li ser xeta wan karibin xurtir bimeşin.

Kongreya Meclîsa Avakar bû hêviya vegera gelê me li Şengalê û bi keda şehîdan bi sedhezaran gelê me vegeriya ser axa xwe ya qedîm û pîroz, Şengal û Ezdayetî careke din şîn û geş bû. Em bi hêvî bawer in ku wê 5’emîn Kongreya Rêveberiya Xweser a Şengalê jî bibe cihê hêviya mîsogerkirina azadî û xweseriya Şengalê. Meclîsa Avaker ku bi 27 endaman dest bi karê avakirina pergala Rêveberiya Xweser kir, îro roj xwe gihandiye meclîseke ji 101 endaman ku hemû pêkhateyên Şengalê tê de cih digirin. Meclîsa Avaker ku li Çiyayê Şengalê dest bi kar kir îro şaxên xwe li hemû deşta Şengalê jî vedaye. Meclîsa Avaker ku hêviya hebûna civaka Êzidî bû îro bûye hêviya hemû gelen Şengalê û Deşta Nînowayê. Bi cewherî, keda şehîdên me û gelê me bi avê re neçûye, ev ked û bedel em gîhandine wê merhelê ku em ji hemû Iraqê re bibin mînakeke baş a jiyana azad û demokratik.

Li ser vê esasê me di 5’emîn Kongreya xwe de cara yekemin Hevpeymana Civakî ya Rêveberiya Xweser jî pêşkeş kir. Ev hevpeyman, hedef û armancên me xurtir û zelaltir kiriye, îddia û baweriya me mezintir kiriye. Me di hevpeymannê de jî destnîşan kiribû ku Rêveberiya Xweser a Şengalê, ne tenê pergaleke civakî û siyasî ye, her wiha pergala parastina hebûna civaka Êzidî û hemû pêkhateyên Şengalê ye.

di kongrê de, hêvî û bendewariya xwe careke din destnîşan kir ku em dixwazin bi dewleta Iraqê re pirsgirêkên xwe bi riya diyalog û hevdîtinan, li ser esasê Şengala Xweser û Iraqa demokratik çareser bikin. Iraq, bi îdareya dewleteke federal tê rêvebirin, destûra bingehîn a Iraqê ji bo pêşxistina rêveberiyên herêmî ne girtî ye. Li ser vê esasê, em careke din dibêjin ku Rêveberiya Xweser a Şengalê mînaka herî baş û berbiçav a pêkanîna vê destûrê ye. Şengala Xweser û Iraqa demokratîk du rastiyên esasî yên bi hev ve girêdayî ne ku bêyî hevûdû nabin. Rêveberiya Xweser a Şengalê zemîna avakirina Iraqa demokratîk û li ser vê esasê parastina yekîtîya demokratîk a Iraqê ye. Li ser vê esasê lazim e hebûna Rêveberiya Xweser a Şengalê ji aliye Iraqê û hemû hêzên herêmî û navneteweyî ve were famkirin û qebûlkirin. Lazim e dewleta Iraqê jî li gor destûra xwe vê mafê rewa nas û qebûl bike.

Kongr her wiha bû bersiveke xurt li dijî êrîşên li ser Şengalê. Dewleta Tirk a dagirker bi hevkariya PDK’ê ji bo pergala Rêveberiya Xweser hilweşînin çi ji destê wan hate kirin. Bi taybet di du salên dawî de di êrîşên xwe de ti sînorên siyasî, civakî û exlaqî nas nekirin. Di şexsê Hevserokê Desteya Rêvebir a Şengalê Merwan Bedel de pergala me hate hedefgirtin. Meclîsên gel ên Xanesorê û Sinûnê hatin teqandin, bi destê sîxuran û Dijminê Kokê êrîşî pêşengên me, sazî û dezgehên me kirin. Me di du salên dawî de ji bo parastina pergala Rêveberiya Xweser a Şengalê têkoşîneke pir giran meşand, me bedelên giran dan. Lê me karî em pergala xwe biparêzin, êrîşan bişkînin. Lidarxistina vê kongrê nişan da ku dijminên gelê me têk diçin û em biser dikevin.

Em îro dibinin ku ne tenê bi riya êrîşên leşkeri, her wiha bi lîstikên qirên ên siyasî dixwazin pergala Rêveberiya Xweser ji hev belav bikin. PDK bi piştgiriya dewleta tirk a dagirker şev û roj li dijî Şengalê kar dike. Bi taybet di demen dawî de hewl didin Peymana 9’ê Cotmehê careke din bixin meriyetê. Ji bo van hedefên xwe yên qirêj, dixwazin Meclîsa Ruhanî û Saziya Mîrîtî jî bikar bînin. Bi destê hin kes û aliyan hewl didin li dijî meclîsa gel, meclîsek ku di berjewendiya dijminên civaka Êzidî de ye ava bikin. Weke dayikên me yên pîroz di kongrê de anîn ser zima: ‘Kesên ji Şengalê reviyan nikarin li ser navê Şengalê bipeyivin. Şengal a şehîdan e, ne ya kesî din e’.

Kongreya me di meha Nîsanê de, di meha herî pîroz de hate lidarxistin. Em hêvî dikin ev kongre bibe wesîleya tifaq, serkeftin û azadiya Şengalê. Gelek şexsiyet û aliyên siyasî jî beşdarî kongreya me bûn, hêz û quwetê dan me. Em bi hêvî û bawer in ku emê di dema pêş de yekîtî û tifaqa civaka Êzidî û tifaqa gelan ji her demê xurtir bikin. Eger em siyaset û nêrîneke hevbeş bi hemû aliyên siyasî û civakî re pêş bixin, em bawer dikin ku emê îradeya civaka Êzidî bi Iraqê jî bi hemû cîhanê jî bidin qebûlkirin. Kongreya me zemîn û derfetê yekîtî û tifaqê jî ji her demê xurtir kiriye. Vegera gel li Şengalê, ji nû ve avedaniya Şengalê, xwedîderketina li îradeya Şengalê berpisyariya hemû hêz û aliyên siyasî û civakî ye. Bi wesîleya kongrê re, em careke din bang li hemû gelê xwe yê koçber, bi taybet jî yên li kampên PDK’ê esîr hatine girtin dikin ku rojeke zûtir vegerin ser axa xwe da ku em Şengalê bi hev re xweş û geş bikin.

Li ser vê esasê em careke din hemû beşdarên kongrê silav dikin, vê kongrê li şehîdan, li malbatên şehîdan, hemû gelê xwe û li Rêber abdullah Ocalan pîroz dikin ku ev fikir û hêza avakirina pergala Rêveberiya Xweser dane me. Em bang li hemû gelê xwe jî dikin ku ji her demê zêdetir xwedî li Rêveberiya Xweser a Şengalê derkevin, em bi hemû hêz û quweta xwe ber bi azadiyê ve bimeşin. Û em careke din soz didin gelê xwe ku emê xewn û xeyalên şehîdan pêk bînin, Şengala xweser û azad ava bikin.”

Civîna yekemîn a Meclisa Xweseriya Demokratîk a Şengalê li gundê Dugurê bi beşdariya piraniya endamên meclisê pêk hat.

Di civînê ji bo hevserokatiya desteyê û cîgirên wan hilbijartin hatin kirin û rêveberiya nû a Deseteya Rêveber ji 5 kesan hatin hilbijartin. Endamên meclisa nû soz dan ku ew ê li ser xeta Şehîd Merwan Bedel û tevahiya Şehîda bin û ji bo Şengala Xweser û Azad têbikoşin.

Di encama hilbijartine de Xwedêda Eliyas û Rîham Hesen carekî din bûn hevserokên Desteya Rêveber a Şengalê. Her wiha Caglîn Şengalî wek cîgira jin û Xalid Qasim û Dexîl Îbrahîm jî wek cîgir hatin hilbijartin. Piştî hilbijartinê hevserokê Desteya Rêveber a Şengalê ê berê Heso Îbrahîm wêneyên Şehîd Merwan Bedel ku di encama êrişên Dewleta Tirk û PDK’ê de şehîd bûbû, diyarî Desteya Rêveber a nû kir û karê wan li wan pîroz kir.

Her wiha Desteya Rêverber a Şengalê jî ji bo meşandina kar û xebatan sond xwarin. Hevseroka Desteyê Rîham Hesen jî axivî, hemû endamên meclisa xweseriyê pîroz kir û soz da ku ew ê ji bo avakirina Şengala Xweser û azad kar bikin.

Hejmara 323 / 16 Nîsan ê 2023 www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

YEKÎTIYA DEMOKRATÎK

PYD 2003

Rojnameyeke Siyasî Rewşenbîrî û Civakî ji aliyê Partiya Yekîtiya Demokratîk PYD ve tê weşandin

Gelê Kurd li kudera cîhanê dibe wê bi nasname, ziman û azadiya xwe hebe

Yekitiya Hêzê ya Demokratîk a Ewropayê û Platforma Saziyên Kurdistanî yên li Ewropayê ji bo azadiya Rêber Abdullah Ocalan meşe û mîtîng li dar xistin. Gel ji herêmên cuda yên Almanya û Ewropayê hatin û li ber DGB-Hausê kom bûn.

Mîtîng ji aliyê 52 rêxsitin û tevgerên Kurd û Ewerûbî hat e organîzekirin.

Gelê Kurdistanê û dostên wan wê mîtîngê pêk anîn. Mîtîng li Rheînparkê hat lidarxistin. Di meşa ku ber bi qada mîtîngê ve dest pê kir de, pankarta bi zimanê almanî "Ji Ocalan re Azadî" hate vekirin. Di meşa ku jin li pêş cih digirin de pankartên "Free Ocalan" hatin hildan û dirûşmên 'Bijî Serok Apo', 'Bê Serok Jiyan Nabe', 'Silav silav ji Îmraliyê re hezar silav' hatin berzkirin.

Di mîtînga li Dusseldorfê Hevserokê KCK'ê Cemîl Bayik peyam şand û got: "Rewşa ku Apo têde ye, divê bibe wesîle ku em li her derê têkoşînê geş bikin. Divê em qadek a têkoşînê ya mezin ava bikin ku azadiya fîzîkî ya Rêber Apo mîsoger bikin."

Her wiha Hevserokên KONMED'ê Zubeyde Zumrut û Engîn Sever derketin ser dikê û girse silav kirin. Piştre koma ku derket ser dikê, ji bo Rêberê Gelê Kurd Abdullah Ocalan stran got.

FOZA YÛSIF: RÊBER APO LI SER NAVÊ MIROVAHIYÊ LI BERXWE DIDE

Endama Konseya Hevserokatiyê ya PYD'ê Foza Yûsif li qada mîtîngê axivî. Yûsif bal kişand ser tecrîda li ser Abdullah Ocalan û diyar kir ku sîstema Îmraliyê di şexsê Abdullah Ocalan de, sîstemek a êşkenceyê ya li ser bi milyonan Kurdan e. Yûsif got ku sîstema navneteweyî jî parçeyek ê vê sîstemê ye û wiha pêde çû: "Rêber Apo li Îmraliyê li ser navê mirovahiyê li berxwe dide, li ser navê azadiyê li berxwe dide. Divê gelê Kurd xwedî li îradeya xwe derbikeve. Gelê Kurd li kudera cîhanê dibe bila bibe, wê bi nasname, ziman û azadiya xwe hebe. Em berxwedan û çalakiyên we silav dikin."

'YAN AZADÎ, YAN AZADÎ!'

Yûsif qala hilbijartinên 14'ê Gulanê yên li Tirkiyeyê jî kir û got: "Xelkê me yê Bakur divê şev û roj bixebite. Em bi hev re faşîzmê têk bibin. Me gelek berdêl dan, gelek şehîd dan. Em ne poşman in. Me sond xwariye ku em ê li ser rêya şehîdan bimeşin. Têkoşîna me wê bibe azadiya Rêber Apo. Ji bo Rêber Apo yan azadî, yan azadî."

Piştre li ser navê Înîsiyatîfa Azadî ji bo Abdullah Ocalan Parêzer Mîlan Martîn axivî û xîtabê girseyê kir.

Kongreya 5'emîn ya Rêveberiya Xweseriya Demokratîk ya Şengalê nûnertiya vîna gel e

Kongreya 5'emîn ya Rêveberiya Xweseriya Demokratîk ya Şengalê roja 16 Nisan 2023 bi beşdariya 450 mêhvan û delegeyan bi dirûşma 'Bi Xemla Nîsanê Şengal Ava Bikin, Xweseriyê Mîsoger Bikin' li navçeya Sinûnê ya Şengalê hate li darxistin. 5'emîn Kongreya Rêveberiya Xweser a Şengalê bi hilbijartina hevserokên meclisa giştî, cîgirên hevserokatiyê û 101 endamên meclisa giştî bi encam bû.

Encamnameya 5'emîn Kongreya Rêveberiya Xweser a Şengalê wiha ye:

"5'emîn Kongreya Rêveberiya Xweser a Şengalê bi beşdariya 450 delege û mêvanan bi awayekî serkeftî hate lidarxistin. Ji Ewrûpa, Silêmanî, Deşta Nînowayê û Şengalê civaka Êzidî, dostên civaka Êzidî, gelê Ereb, nûnerên pêkhateyên Şengalê bi hemû reng û dengê xwe ve li kongrê kom bûn. Bihara Şengalê bi vê kongrê re geştir û rengîntir bû. Em hemû beşdarên kongrê, dostên civaka Êzidî, jin û ciwanên Şengalê silav dikin û ji bo beşdariya wan a kongrê spasiya xwe pêşkeşî wan dikin.

>>>